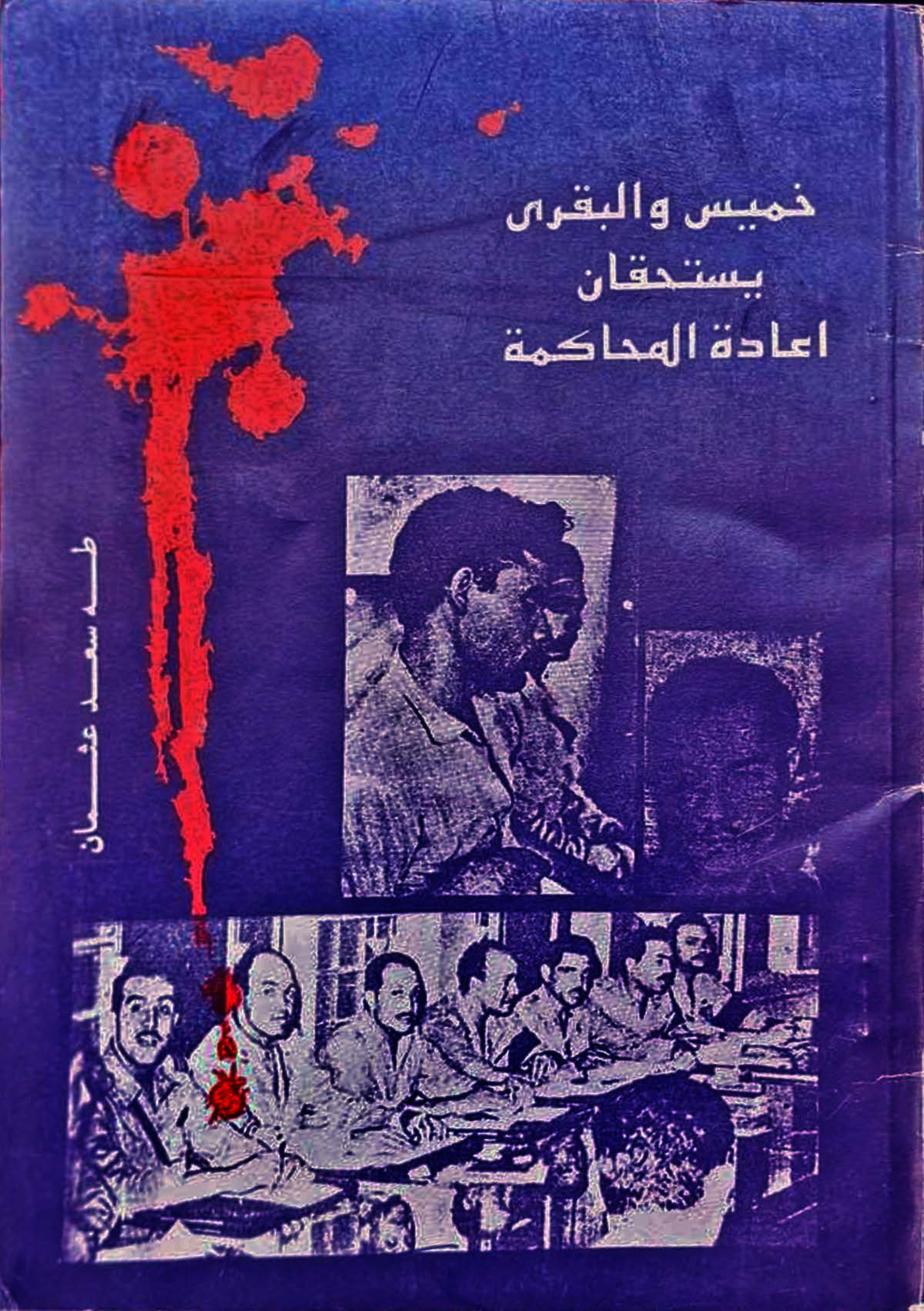

خميس والبقرى
يستحقان
اعادة المحاكمة
طه سعد عثمان

طـــه سعـــد عثـــمان

خميس والبقري
يستحقان
اعادة المحاكمة

تنويه

اثيرت فى الفترة الأخيرة قضية أحداث كفر الدوار فى ١٩٥٢ والتى انتهت باعدام الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقرى وصدور الأحكام القاسية على عمال النسيج الميكانيكى فى كفر الدوار والاسكندرية. وارتفعت اصوات شريفة تطالب باعادة المحاكمة فى تلك الأحداث.

وإنى اذ اقدم اليوم الدراسة التى كنت قد اعددتها عام ١٩٨٨، فاتى ارجو ان تكون مساهمة متواضعة فى القاء الضوء على تلك الاحداث، واملى ان يتحول الكلام إلى عمل يؤدى فى النهاية إلى اعادة المحاكمة وتبرئة واعادة الاعتبار إلى من اضيروا ظلما من الاحكام سواء بالاعدام أو الاشغال الشاقة أو السجن أو الغرامة.

ولابد من ان انوه هنا أيضا إلى ان ما اقدمه ليس الا سطورا، بينما كتب عن تلك الاحداث الكثير سواء من المؤرخين العماليين أو من الصحفيين الوطنيين أو من الضباط الاحرار فى مذكراتهم وتصريحاتهم الصحفية وكلها تؤكد براءة عمال كفر الدوار وخاصة الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقرى من تهم القتل والتخريب، مع الاشارة باصابع الاتهام فى تدبير تلك الجرائم إلى الاقطاعيين وكبارالرأسماليين الذين كان من مصلحتهم القضاء على الثورة الوليدة .

وانوه ايضا إلى أن ما اقدمه هنا ليس إلا ناقوسا ادقه لتحريك القضية، وأنا على ثقة بان ما سيكشف عنه من معلومات وحقائق ووثائق سوف تكون أكثر عشرات المرات من كل ما كتب أو قيل، وعندئذ سوف تكون اعادة

المحاكمة ليست مطلب الطبقة العاملة المصرية وحدها, وإنما سيصبح مطلب جميع الكادحين فى مصر الذين كان عمال كفر الدوار رمز لهم, بل ومطلب كل انصار حقوق الانسان فى العالم العربى والخارجى.

ابريل ١٩٩٣

طه سعد عثمان

شبرا الخيمة

شيكاغو مصر

واعدام خميس والبقرى

"مقدمة"

منذ حريق القاهرة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ وحتى انتصاف العام، وكان الجو العام في مصر قد وصل إلى حد البالونة فى أقصى انتفاخها، والتى تنتظر شكة الدبوس لكى تنفجر، وهكذا كانت الأرض ممهدة تماما للنجاح الذى حققته مجموعة الضباط المصريين فى حركتهم التى قاموا بها فى ٢٣ يوليه ١٩٥٢ والتى رأى فيها الشعب المصرى تعبيرا عن بداية تحقيق ما كان يجيش فى صدره من عشرات السنين، فاحاطها بتأييد كفل لها ما حققت من نجاحات منذ بداية تحركها، رغم ان الضباط الذين قاموا بالحركة وبعد ايامها الاولى لم يكونوا يعرفون الخطة التى سيسيرون عليها كما قال اللواء محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر بعد طرد الملك والغاء الملكية، وبذلك جنى قادة حركة الجيش ثمار كفاح القوى الوطنية وعلى الاخص فى الاربعينات وبداية الخمسينات، وليس صدفة أن اسم "حركة الجيش" ظل يطلق من الضابط الاحرار ومن الشعب على العملية التى قامت ورمزها محمد نجيب ولم يطلق عليها اسم "ثورة يوليو" إلا بعد فترة.

وبعد عشرين يوما فقط على قيام حركة الجيش وقعت احداث كفر الدوار فى ١٣ اغسطس ١٩٥٢ والتى انتهت باعدام العاملين الشهيدين- خميس

والبقرى- ورغم مرور ستة وثلاثين عاما على تلك الاحداث الا أنها مازالت حية فى وجداني واعتقد انها كذلك فى وجدان جميع المكافحين الذين عاصروها من ابناء الطبقة العاملة المصرية، مما دفعنى إلى كتابة هذه السطور معتمدا فقط على ماله تأييد مكتوب كوثيقة تاركا ما سمعته من زملائى الذين عايشوا الاحداث وحضروا المحاكمة وهو كثير، رغم ثقتى الكاملة فى كل حرف قالوه.

ومن الثابت ان العمال لم يقوموا بمظاهراتهم فى مواجهة حركة الجيش وضدها، بل على العكس من ذلك، فقد اجمع الشهود فى القضية حتى شهود الاثبات على ان الهتاف الرئيسى فى كل المظاهرات كان بحياة محمد نجيب باعتباره قائد وزعيم حركة الجيش بل ان عبدالمنعم امين رئيس المجلس العسكرى الذى حاكم العمال قد قال بأن "ما حدث فى كفر الدوار لم يكن موجها للثورة بالذات "الوفد"١٩٨٨/٧/٤، كما كانت للعمال مطالب اثبتوها فى المنشورات التى وزعوها ثم قاموا بكتابتها على السبورات فى مواقع العمل، وذلك خلافا لما اشاعه اعداء الطبقة العاملة من انه لم تكن للعمال مطالب تبرر المظاهرات.

وإذا علمنا أن الطبقة العاملة المصرية قد تعرضت فى فترة اعلان الاحكام العرفية بعد حريق القاهرة إلى زيادة قاسية فى موجه الارهاب والضغط، وعلمنا أن قيام حركة الجيش وما أعلنه قادتها من انهم جاءوا لنصرة العامل والفلاح الفقير، لا دركنا المناخ الذى دفع العمال إلى التقدم بمطالبهم إلى الحكام العادلين الجدد وتأييدا لتلك المطالب قاموا بمظاهراتهم.

ففى يوم ١١ اغسطس ١٩٥٢ وقبل احداث كفر الدوار بيومين فقط، تلقت وزارة الشئون الاجتماعية اكثر من ثمانين برقية من مختلف طوائف

العمال يبسطون فيها الخلافات القائمة بينهم وبين اصحاب الاعمال حول علاوة الغلاء والعلاوات الدورية وبعض الحقوق الاخرى، وبعد أن احالت وزارة الشئون الاجتماعية هذه البرقيات إلى مصلحة العمل لدراستها، صرح مسئول فى المصلحة لمندوبى الصحف بأن: مطالب العمال قديمة، وانهم كانوا قد تقدموا بها وانتهى الأمر فيها بالعدول من العمال عنها تقديرا للظروف الاقتصادية التى تمر بها المصانع والشركات فى الظروف الحاضرة، ويبدو أن العمال قد انتهزوا بوادر الاصلاح فى العهد الجديد فعادوا إلى اثارة مطالبهم من جديد" (الاخبار ١٢/٨/١٩٥٢).

وكان من الطبيعى أن يثير هذا التصريح ثائرة العمال الذين سحبت منهم حقوقهم التى يطالبون بها والتى ليس من المعقول أن يتنازلوا عنها باختيارهم كما قال مسئول مصلحة العمل، بالاضافة إلى أن معنى التصريح إنه لا إجابة لاية مطالب عمالية.

وبينما كان ذلك هو موقف مصلحة العمل نجد أن أحمد عبود- باشا- الذى كان من أغنى الرأسماليين فى مصر، وأحد اعضاء مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ورئيس مجلس ادارة عدد من الشركات يقول عندما سئل وهوفى باريس: "من المؤكد أن الاضطراب العمالى له ما يفسره، فمنذ عدة أسابيع يسمع العمال فى المصانع عن الاصلاحات الزراعية وعن توزيع الارض على الفلاحين، وبكلمة واحدة يسمعون الكثير عن حدوث ثورة زراعية بمعنى الكلمة، وإزاء هذا وقفت الطبقة العاملة تتساءل عن الفوائد التى ستصيبها هى بدورها" ثم يضيف أحمد عبود قائلا "وقد أكد لى اللواء محمد نجيب أن حوادث اغسطس الماضى لن تتكرر مرة أخرى... وأنه يرغب رغبة أكيدة فى اعادة الحياة الدستورية إلى البلاد باقصى سرعة

ممكنه... وأن الأمور ستستقر تماما وبصفة نهائية وسيؤلف البرلمان فى شهر فبراير المقبل وستعود الحياة الدستورية إلى مجراها الطبيعى (المصرى ١٩٥٢/٩/٥ ص٥).

ومن استقراء الاحداث والوقائع نتبين أن اعداء الشعب المصرى قد ازعجهم أن تلتحم حركة الجيش بفئات الشعب المختلفة صاحبة المصلحة الحقيقية فى تحقيق التقدم الاجتماعى واستكمال اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية، وفى مقدمتها الطبقة العاملة، مما كان لابد- لوتم- ان يؤدى إلى مسار من التقدم مخالف تماما لماحدث، ولهذا عمل اعداء الشعب على إيجاد الفصل بل والعداء بين حركة الجيش وحركة العمال الكفاحية، مستعينين بجهاز الدولة القمعى المتخلف الذى كان ما يزال قابضا على مختلف فروع النشاط فى الدولة والذى كان مرتبطا بالعهد البائد ويشعر بتهديد العهد الجديد لسلطانه ومصالحه، مما جعل أفراده معادين لكل من حركة الجيش والشعب فى نفس الوقت، وعلى رأس جهاز الدولة القمعى هذا كان البوليس السياسى والقسم المخصوص وغيرهما من الاجهزة التى لم يكن يكفى كما قال اللواء محمد نجيب أن يتغير الاسم من البوليس السياسى أو القسم المخصوص إلى المباحث العامة، أو أن يحال بعض ضباطه إلى الاستيداع حتى يتغير عمله ويتوقف نشاطه بلمسة سحرية وفى لحظة واحدة (كلمتى للتاريخ ص١٦).

وبالاضافة لذلك كانت يد الاستعمار القديم والجديد الذى كانت له أمال كبيرة وواسعة منذ البداية فى أن يقبض على ناصية حركة الجيش ويحتويها بالكامل، تلك اليد القذرة بشعارها القديم- فرق تسد- قد دخلت حلبة الصراع متحدة أو منفردة لتحقيق الهدف المشترك للاستعمار والرجعية معا

وهوتقسيم صفوف الامة واجهاض حركة الجماهير الشعبية، وكانت الوسيلة بالاضافة إلى الاتصالات الشخصية هى احاطة قيادة حركة الجيش بتقارير مخيفة- كما قال اللواء محمد نجيب- عن نتائج اى تهاون فى مواجهة حركة العمال وان ذلك سوف يؤدى إلى انتشار الاضطرابات والتظاهرات فى مناطق التجمع العمالى فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وغيرها (كلمتى للتاريخ ص٦٦).

وفى هذا السياق يقول المؤرخ العمالى المدقق أمين عز الدين فى روز اليوسف ١٩٨٧/٧/٢٧ "ومن ناحية ثانية وجدت المخابرات الامريكية وعملاؤها فى احداث كفر الدوار فرصتهم لكى يضاعفوا الترويج لما كانوا يروجونه عن الخطرالشيوعى فى مصر، وراحوا يقنعون نفرا من قادة حركة الجيش، والتقط هذا الخيط القائمقام عبدالمنعم أمين احد الضباط الطارئين على حركة الجيش والذى لم ينضم إلى الضباط الاحرار الا يوم ٢٢ يوليه ١٩٥٢ ليشارك فى عملية الاستيلاء على السلطة ثم منح عضوية مجلس قيادة الثورة يوم ١٥ أغسطس ١٩٥٢ فى اعقاب احداث كفر الدوار، وقد عرف عن عبدالمنعم أمين فى تلك الفترة ثراؤه النسبى واتصالاته الاجتماعية بالسفارة الامريكية واقتناعه الشديد بما تروجه الدوائر الامريكية فى مصر عن الخطر الشيوعى وضرورة التصدى له بكل الوسائل".

وإذا كان عبدالمنعم أمين قد قال عندما سئل عما قيل من أنه قد حكم على خميس والبقرى بالاعدام لاتصاله بالأمريكان قال بأن "هذه المحاكمة كانت فى بداية الثورة قبل أن تتوطد علاقتى بالأمريكان" (الوفد ١٩٨٨/٨/٣١) إلا أن بيته كان المحل المختار للقاءات الاجتماعية التى رتبها بانتظام ليجمع فيها بين السفير الامريكى- جيفرسون كافرى- وبين

قادة الجيش للتمهيد للمفاوضات مع بريطانيا المعروفة بمفاوضات الجلاء (أمين عزالدين- روز اليوسف).

ويشير اللواء محمد نجيب قائد الحركة إلى هذه اللقاءات فيقول أنه بعد أيام من طرد فاروق يوم ٢٦ يوليه ١٩٥٢ لبيت دعوة إلى منزل البكباشي عبدالمنعم أمين وهو منزل أنيق يطل على النيل عند كوبرى عباس بالجيزة وكان حاضرا معنا جيفرسون كافرى وأربعة من رجال السفارة علمت فيما بعد أن أثنين منهم من رجال المخابرات المركزية الامريكية وكان معي جمال عبدالناصر وزكريا محيى الدين ومحمد رياض قائد الحرس، وتكررت الدعوة مرة أخرى فى نفس المنزل بعد أسبوع واحد وكان جيفرسون كافرى واضحا في حديثه.. قال أن حكومته تخشى تسلل الشيوعية إلى مصر وترى ضرورة وجود أجهزة أمن قوية لحماية شعبها وعرض معاونة أجهزة المخابرات المركزية لها فى هذا الأمر، كما تحدث عن ضرورة ارتباطنا باحلاف العالم الحر، وهكذا يتأكد دور المخابرات المركزية الامريكية فى الاحداث بالتقارير التى احاطت قادة حركة الجيش عن شيوعية مصطفى خميس وشيوعية قادة العمال فى كفر الدوار والتخويف من تحركات العمال فى مناطق التجمعات العمالية فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى.

وتنفيذا لهذا المخطط ما أشاعوه من عداء عمال المحلة الكبرى واهاليها لحركة الجيش، الأمر الذى دعا أهالى المحلة إلى ارسال برقيات للصحف يعلنون فيها استنكارهم للشائعات المغرضة الدنيئة وتأييدهم المطلق لحركة الجيش (ملحق رقم١) وبذلك فشلت أول محاولة لايجاد الصدام بين حركة الجيش وعمال المحلة الكبرى الذين كانت لهم صدامات دموية مع الجيش والبوليس فى عهد الملكية والرجعية، مما كان يوحى للمدبرين بامكانية نجاحهم فى احداث التصادم فى المحلة الكبرى بالذات.

وبعد فشل المحاولة الأولى انتقلوا إلي منطقة شبرا الخيمة المعروفة بسرعة ودقة تحركاتها العمالية وسابق صداماتها ايضا مع الجيش والبوليس فى العهد البائد اثناء اضرابات واعتصامات العمال، حيث كان عمالها وخاصة عمال النسيج يتمتعون بدرجة عالية من الوعى، وكان أمل محاولى خلق الصدام لتحقيق نفس الهدف كبيرا، وهو اخافة قيادة حركة الجيش وضرب حركة العمال الكفاحية.

ففى ١٩٥٢/٨/١١ وقبل احداث كفر الدوار بيومين اثنين، قام البوليس السياسى بمسرحية مطاردة فى النيل قبض فيها على كل من على عثمان عبد المطلب ومحمد ابراهيم الهوارى بدعوى توزيعهم منشورات تدعو إلى الشغب واحداث الفوضى، وكان الأخير معروفا لغالبية العمال المكافحين بالمنطقة بأنه يعمل مرشدا للبوليس السياسى منذ سنوات، ولما ايقن البوليس أن المهزلة قد كشفت، هاجم قهوة المعلم عوف بشبرا البلد وهى المعروفة بتجمع العمال فيها خاصة عند تغيير الورديات، حيث كانت سيارات نقل العمال تقف أمامها وقام البوليس بالقبض على عدد من العمال المعروفين بالدفاع عن حقوق زملائهم والذين لهم دور فى قيادة الحركة الكفاحية بالمنطقة والذين كان يكفى القبض على واحد فقط منهم لحدوث اضراب عام لعمال كل المنطقة حتى يفرج عنه، وقد حدث ذلك مرارا قبل قيام حركة الجيش.

وقد تمت عملية القبض بطريقة فيها استفزاز لمشاعر العمال الذين كان يمكن أن يحدث منهم رد فعل عنيف، بل أستفزت طريقة القبض كل من شاهدها من أهالى شبرا البلد، ولولا قيام المقبوض عليهم والذين تنبهوا للمؤامرة بتهدئة زملائهم وتهدئة الأهالى لتطورت الاحداث إلى ما يشبه

أحداث كفر الدوار وأكثر، ونقل المقبوض عليهم إلى السجن رهن التحقيق أمام النيابة العسكرية وهم[1]

زين أحمد زين	عبدالرحمن محمد عبدالرحمن	سيد عبده السيد
أحمد يوسف	محمد متولى	محمد أحمد ابراهيم
محمد عبدالمجيد أبوسيف	أمين الغندور	سيد الجندى
صادق مهدى يس	على زكى	

وعلى أثر ذلك أعلن البوليس السياسى أنه قد اعتقل اخطر خلية شيوعية بشبرا البلد وأن "دعاة المبادئ الهدامة ظنوا أن المسئولين فى شغل عنهم بالتزامات العهد الجديد ولاسيما بعد الغاء البوليس السياسى والقسم المخصوص فعمدوا إلى القيام بحركتهم هذه على أمل نجاحهم فيها"

وقد ذكرت أن البوليس السياسى كان هو الذى قام بهذه العملية رغم أنه كان قد صدر قرار بحله قبل ذلك، لان ذلك القرار لم يكن يعنى حتى تلك اللحظة سوى تغيير الاسم فقط مع بقاء نفس الاشخاص فى اماكنهم واعمالهم كما كانوا.

وأما لماذا كان تركيز البوليس السياسى والمخابرات المركزية الامريكية على منطقتى المحلة الكبرى وشبرا الخيمة بالذات، سواء بالاشاعات عن احتمال حدوث تخريب أو محاولات أحداث التخريب فعلا بالتآمر والدسائس، فذلك راجع فى المحل الأول إلى وجود نفوذ زعامى جماهيرى للشيوعيين فى المناطق الثلاث- المحلة الكبرى- الاسكندرية وكفرالدوار- وشبرا الخيمة التى اطلق عليها اسماعيل صدقى المنطقة الحمراء- وكانت

---

(١) الأخبار ١٢/٨/٥٢ص٦

حركة العمال الكفاحية فى تلك المناطق خاصة بين عمال النسيج متصاعدة رغم قسوة ووحشية تدخلات الجيش والبوليس ورغم ما تعرض له قادة العمال فى تلك المناطق من اعتقال وسجن وتشريد ومحاربة فى الرزق وحتى القتل، ومع كل المصادمات بين العمال واجهزة القمع لم يقدم عامل واحد لمجلس عسكرى ولا حكم على عامل بأكثر من السجن الذى لم يتجاوز الشهور الثلاثة فى غالبية الأحوال، ومن هنا فان احداث كفر الدوار لم تكن تستحق كل الضجة التى صاحبتها والتى انتهت لأول مرة فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية باعدام الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقرى.

وقد ساعد الضباب الكثيف الذى احاط بقادة حركة الجيش فى نجاح خطة اعداء الشعب فى جهاز الدولة وخارجه والاقطاعيين والرأسماليين فى أن يدبروا احداث القتل والتخريب في كفر الدوار ويقدموا العمال الابرياء للمحاكمة بتهمة ارتكابها وادانتهم عليها باحكام قاسية ورغم اقتناع الجميع بما فيهم رئيس المجلس العسكرى العالى الذى حاكم العمال بأن العمال ليسوا هم المدبرين الذين يبحث عنهم، ولكنه لم يبحث لا هو ولا غيره عن المدبرين الحقيقين، بل ساعدوا على غلق كل نافذة اشار منها اصبع الى الجناه الحقيقيين، ورغم أن رئيس المجلس العسكرى قد اعترف صراحة بأن ما حدث فى كفر الدوار لم يكن موجها ضد الثورة بالذات، إلا أنه نفذ المخطط بكل دقة ضاربا عرض الحائط بكل اسس العدالة.

ولقد ساعد على ذلك كله عدم وجود الفكرالواحد بين اعضاء حركة الجيش من الضباط الاحرار فى الاسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يهدفون إلى تحقيقها، إذ كان بعضهم من الشيوعيين وبعضهم من الاخوان المسلمين وبعضهم من ذوى الاتجاهات الأخرى دكتاتورية فاشية أو

ديمقراطية، وبالاضافة إلى ذلك أو كنتيجة له، عدم وجود برنامج ذو نقاط محددة لمجموعة الضباط الاحرار حتى قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليه ١٩٥٢، وإنما كان يجمعهم فقط اتجاه وطنى معاد للاستعمار ولم تكن المبادئ الستة التى اعلنت بعد قيام حركة الجيش الا رؤوس موضوعات يمكن أن يصل النقاش فيها فى اتجاهات متعارضة تماما فى التطبيق.

ولهذا سهلت خطة اثارة الضَباب الذى حال دون البحث عن المدبرين الحقيقيين لاحداث كفر الدوار، وساعد على نجاح خطة اعوان الرجعية والاستعمار، كما ساعد هذا الجو الضبابى أيضا على أن يأخذ المجلس العسكرى العالى فى محاكمات كفر الدوار مسارا شاذا وغير عادى، فقد حوكم العمال أمام مجلس عسكرى عال بعد أن كانت النية متجهة إلى تشكيل محكمة عسكرية تضم بعض المدنيين، وقد صرح رئيس المجلس العسكرى نفسه بأن ذلك لم يحدث من قبل فى حدود علمه أن حوكم مدنيون أمام مجلس عسكرى عال، كما كان من المفروض أن يصدق على الاحكام رئيس ادارة الجيش باعتباره الضابط الآمر بتشكيل المجلس، ونظرا لاختلاف الرأى بين قيادة حركة الجيش، تم التصديق على الاحكام من اللواء محمد نجيب بصفته القائد العام للقوات المسلحة ورئيس حركة الجيش.

ورغم أنه قد جند للتحقيق فى احداث كفر الدوار عدد غير قليل من رجال النيابة العامة، وقد ذكرت بعض أسماء حضراتهم فى ملحق رقم ٢، ورغم كثرة عددهم فان التحقيق لم يكن متناسبا مع المدة التى تم فيها، بل استطيع أن أقول بدون مبالغة أنه كان من المستحيل على وكيل النيابة أن يكشف عن كل جوانب الاحداث وملابساتها ليكتشف الحقيقة خاصة وان

المتهمين جميعا قد انكروا ما وجه إليهم من تهم التخريب والقتل، فمنذ بدأت الاحداث يوم ١٣/٨/١٩٥٢ وانتهت محاكمة مصطفى خميس وحكم عليه بالاعدام ووقع رئيس المجلس العسكرى العالى حكمه يوم ١٥/٨/١٩٥٢ وفى نفس اليوم افرجت النيابة عن ٥٤٥ عاملا ممن قبض عليهم وعددهم ٥٧٦ وقدمت ٢٩ عاملا للمحاكمة- بعد التحقيق معهم وتحديد موقفهم من الاتهامات طبعا- وقد ادى ذلك إلى أن بعض السادة اعضاء النيابة قد حقق الواحد منهم مع ٧٠ (سبعين) شخصا أو أكثر بل وصل نصيب بعضهم إلى مائة فى تهم عقوبتها الاعدام (الاخبار ١٥/٨/١٩٥٢ ص١)

لقد أدى ذلك إلى أن تسير الاحداث وكل ما احاط بها من ملابسات فى طريق مؤسف أدى إلى ادانة عمال ابرياء وتوجيه ضربة قاسية إلى حركة الطبقة العاملة المصرية كلها ولطخت العلاقة بين حركة الجيش والطبقة العاملة بالدم، كما أدى ذلك كله إلى نتائج لم يكن يتوقعها أولئك الذين ايدوا البطش بالطبقة العاملة المصرية فى شخص عمال كفر الدوار والاسكندرية، وحتى أولئك الذين وقفوا من الاحداث موقفا سلبيا فلم يرفعوا صوتهم مطالبين بانصاف المظلومين، وحتى الذين لم يكونوا من الشامتين، كل هؤلاء قد اصابتهم نيران سير الاحداث التى أدت إلى القضاء على كل مظاهر الديمقراطية، فالغى الدستور والغيت الاحزاب وفتحت المعتقلات، ولعل من المفارقات ان يكون يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وهواليوم الذى اعدم فيه خميس والبقرى كان هو نفس اليوم الذى اعتقل فيه عدد كبير من السادة الوجهاء الذين طالبوا بالبطش بيد من حديد على عمال كفر الدوار،

واستطيع أن أقول أنه كان من بينهم من اشترك فى تدبير الاحداث بقصد الصاقها بالعمال. وهناك حقيقة ثابتة وهى أن هؤلاء السادة الوجهاء اثناء محاكمتهم كانت لهم كثير من المواقف المخزية ومواقف الضعف بينما كان مصطفى خميس وهوالمؤمن ببراءته شجاعا فى مقابلة اللواء محمد نجيب وشجاعا حتى اللحظة الأخيرة وهو يخطو لحبل المشنقة،. ولم يطلب فى هذا الموقف الرهيب إلا اعادة محاكمته.

أما بعض عمال مصر والذين زعموا الارتباط بالطبقة العاملة ولم يدركوا نتائج الاحداث فساروا خلف المغرضين الذين خلطوا عن عمد بين المطالب التى يسعى العمال ويكافحون من أجل تحقيقها فى كل زمان ومكان من أجل الوصول إلى حياة افضل، وبين التخريب ذو الطابع الاجرامي الذى يرفضه العمال بل ويحاربونه، فضلا عن قياداتهم الواعية التى دعت- كما هو ثابت- إلى حراسة المصانع وصيانتها فعلا. وعلى نفس المنهج الاصيل للرأسمالية وهو تقديم قشور المكاسب وفى نفس اللحظة توجيه الضربات القاتلة للطبقة العاملة، وفى نفس اليوم الذى حشد فيه عمال كفر الدوار بشركاتها الكبيرة الثلاث- الغزل والنسيج وصباغى البيضا والحرير الصناعى- لسماع الحكم باعدام زميلهم مصطفى خميس، فى نفس هذا اليوم نشرت الصحف انه "قد توج التعاون بين الجيش والعمال والطلبة بذلك الاجتماع التاريخى الذى حضره مندوبو ٩٥ نقابة من نقابات العمال بالاسكندرية للتحضير لاعلان الاتحاد العام لنقابات العمال بالقطر المصرى وهو الاتحاد الذى طال الكفاح من أجل اعلانه، وكان لحركة الجيش الرائعة الفضل الأكيد فى ظهوره، ولا شك فى أن هذا سيقدره العمال على اختلاف

طوائفهم كل التقدير (المصرى ١٩٥٢/٨/١٩).

وخرجت بعد ذلك الصحف تحمل نبأ تكوين اتحاد عام لنقابات العمال ونحدد بالفعل موعد عقد المؤتمر التأسيسى الأول، وبدأت اللجنة التأسيسية تطوف المناطق العمالية لدعوة العمال إلى الاشتراك فى المؤتمر، ولكن.... وكما يقول المثل (يافرحة ماتمت) فبعد أن تحقق هدوء غالبية عمال القطر حيال احداث كفر الدوار على غير العادة فيما سبق من التضامن العمالى عندما هب القطر كله وعمال النسيج خاصة يناصرون عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى فى اضرابهم واحداث سبتمبر ١٩٤٧، وبعد أن تمكن المتسلقون من متزعمى الحركة العمالية الذين لن اتعرض لهم هنا واكتفى بالمثال الذى اورده اللواء نجيب فى كتابه، وبعد أن تحقق لهؤلاء التسلق إلى مراكز القيادة والصدارة للحركة العمالية وتمكنوا من اشاعة ظل اسود حول عمال كفر الدوار مما حرم العمال من كل تأييد أو عطف، وفى الفترة ما بين اعدام مصطفى خميس والبقرى فى ١٩٥٢/٩/٧ وبين التاريخ المحدد لانعقاد المؤتمر التأسيسى المزعوم للاتحاد العام فى ١٣و١٤و٩/١٥ نشرت الصحف بيانا بتأجيل انعقاد المؤتمر لموعد يحدد فيما بعد (المصرى ٥٢/٩/١٢ص٧) وكانت الهيئة التأسيسية تلك قد اصدرت بيانا تستنكر فيه الأعمال الاجرامية التى لا يفيد منها الا اعداء الوطن والعمال "كما ترجو أن يؤخذ هؤلاء المجرمون بشدة حتى نضمن تحرير الوطن وتوحيد صفوفنا فى ظل حياة دستورية كريمة" (الاهرام ١٩٥٢/٨/١٠).

ولم يكن اصدارهم هذا البيان المعادى للطبقة العاملة المصرية والذى طعن عمال كفر الدوار والاسكندرية فى ظهرهم بخنجر مسموم الا حلقة من

سلسلة قامت بها جماعة من ادعياء الانتساب الى الطبقة العاملة والتى كانت احدى حلقاتها ركوب سيارات الجيش وحمل الميكروفونات والمرور على قرى وبنادر وعزب البحيرة وكفرالدوار والاسكندرية ناعتين العمال بصفات هم منها بريئون ويدينونهم بتهم لم يقترفوها ومطالبين حركة الجيش بضربهم بيد من حديد.

وبعد ان احدثت الاجراءات التى اتخذت ضد عمال كفرالدوار مفعولها، وتحقق لمدبرى الاحداث والجرائم الحقيقيين وهم من غير العمال ما كانوا يرجون دون ان يمسهم اذى، وبعد أن ساد جو من الرعب القاتل منطقة كفر الدوار وانتقلت اخباره مضخمة إلى باقى المناطق العمالية وخاصة فى المحلة الكبرى وشبرا الخيمة.

وبعد ان استقرت الأمور ووضح أن الضربة اقسى من ان يفيق العمال منها بسرعة، بدأت مطاردة العمال وخاصة المفرج عنهم من عمال كفر الدوار والاسكندرية، ومحاربتهم فى رزقهم، فمنعوا من العودة إلى اعمالهم، بل وتابعهم البوليس السياسى الذى قام رجاله بملاحقة أى عامل يلتحق بعمل غير عمله الأول، وكان طبيعيا أن يرحب أصحاب الأعمال بذلك، وأن يشجعهم ذلك على التخلص بالفصل من جميع عمالهم الذين لهم دور قيادى وسط العمال، ثم من العمال ذوى الأجر المرتفع ليعينوا بدلا منهم عمالا جددا بأجور أقل ومع شروط عمل أقسى كتشغيل النساج على نولين بدلا من نول واحد وبنفس الأجر تقريبا.

وقد اتسعت مشكلة فصل العمال لدرجة أنها اصبحت حادة فى مجلس قيادة الثورة ونقطة خلاف رئيسى بين جناحيه اليمينى واليسارى مما دعا

خالد محيى الدين إلى تقديم استقالته.. وهكذا كانت احداث كفر الدوار بداية انحدار عنيف فى حركة الطبقة العاملة الكفاحية. بل وانعكس اثره وكان لابد ان ينعكس على كل نواحى الحياة فى مصر، ولم يكن قبول صاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد عمال النقل لرشوة نقدية من عبدالناصر لكى يقود بعض المرتزقة والمضللين فى مارس ١٩٥٤ هاتفين بسقوط الديمقراطية، لم يكن ذلك إلا احدى الثمار المرة لاحداث كفر الدوار والاسكندرية فى اغسطس وسبتمبر ١٩٥٢.

* * *

اننى اعلم أن الدراسة الوافية لاحداث كفر الدوار والاسكندرية، والاحاطة بكل ملابساتها وتحديد موقف العمال منها ودورهم فيها، والكشف عن المدبرين الحقيقيين لحوادث القتل والتخريب، والمحاولات التى تمت من اعداء الشعب لاحداث تخريب فى المحلة الكبرى وشبرا الخيمة،.. كل ذلك يحتاج إلى كثير من الوقت والجهد المخلص والصبرالشاق من مجموعة تؤمن بالقضية ومستعدة لتقديم كل ما يلزم فى سبيل وصولها إلى نهايتها مع الثقة الكاملة فى تحقيق الهدف، واننى مؤمن فى نفس الوقت بان قضية المطالبة باعادة المحاكمة فى كل احداث كفر الدوار والاسكندرية وخاصة اعادة محاكمة الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقرى، هذه القضية تستحق كل ما يبذل فيها من جهد ووقت، لان احقاق الحق لا يعادله شرف، وانصاف المظلوم لا يقدر باتعاب.

وتسهيلا على الباحث عن الحقيقة من مصادرها الاصلية فقد اوردت فى الملاحق بعض شهود الاثبات وبعض شهود النفى والاحكام الصادرة على

بعض العمال واسم كل منهم واسماء بعض السادة المحامين الذين ترافعوا عن العمال، آملا فى امكانية الوصول إلى بعضهم واخذ شهادتهم فى الاحداث ممن لازال حيا واملى مما كتبت من صفحات ان تعود القضية إلى الاذهان مرة أخري. وان يتحقق ما ارجوه من اعادة محاكمة الشهيدين خميس والبقرى امام القضاء المدنى المصرى العادل، فحكمه وحده هو الذى يزيل ما اسماه الرئيس السابق محمد نجيب بالظل الاسود.

وما اريد الا الحقيقة والعدل على يد اهله وانصاره.

والله الموفق

سبتمبر ١٩٨٨

اعداد

طه سعد عثمان

الاحداث

بعد نجاح حركة ضباط الجيش فى القبض على زمام الامور فى مصر، وبعد طرد الملك فاروق، كثر حديث المسئولين من قيادة الحركة وخاصة اللواء محمد نجيب فى تصريحاته وخطبه عن العدالة الاجتماعية وانصاف العمال والفلاحين.

وكان من الطبيعى ان يأمل العمال خيرا، بعد جو الارهاب والاحكام العرفية التى اعقبت حريق القاهرة، وكان من الطبيعى ان يحاول العمال التنفس بالتقدم إلى المسئولين الجدد، صارخين بما يرزحون تحته من مظالم وكان عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار ضمن من فكروا فى اعلان مطالبهم بعد ان سبقهم فى ذلك عمال شركة صباغى البيضا حيث اضربوا يوم ٩ اغسطس ١٩٥٢ مطالبين بتشكيل نقابة ترعى مصالحهم وتحقق مطالبهم وتدافع عن حقوقهم، وقد حرص هؤلاء العمال على اعلان موقفهم من التخريب بلافتات علقوها فى المصنع وكتبوا عليها:

المصانع امانة فى اعناقنا.. ارزاقنا فى هذه المصانع فحافظوا عليها.

وقد اجابت الشركة معظم طلبات العمال مع اعطائهم اجازة باجر إلى يوم السبت ١٩٥٢/٨/١٦، وفى صباح الخميس ١٩٩٥٢/٨/١٤ اجتمع القسم الأكبر من عمال شركة صباغى البيضا لانتخاب نقابتهم تحقيقا للمطلب الأول، وقد تم الانتخاب بحرية لم يعهدوها من قبل تحت اشراف مدير ادارة النقابات بمصلحة العمل وحضور الاساتذة راغب دكرورى وكيل وزارة الشئون

الاجتماعية واحمد اسماعيل وكيل مصلحة العمل، وبذلك تم انهاء المشكلة سلميا واستؤنف العمل فى المصانع صباح يوم السبت ٨/١٦ كما كان مقررا ودون حدوث اى احتكاك من أى نوع (الاهرام ١٩٥٢/٨/١٥ص٦).

وفى ١١ اغسطس قبض البوليس على اربعة من عمال شركة مصر للحرير الصناعى بنفس المنطقة بتهمة محاولة تحريض العمال على الاضراب ودون ان يترتب على ذلك أى اثر للاخلال بالأمن، وكان غريبا أن يجيب مأمور كفر الدوار عندما سأله حكمدار البحيرة عن مشكلة عمال شركة البيضا بأنه لا علم له باحتمال حدوث أو وقوع اية حوادث، وذلك مما يلقى الشك فى انه كان له دور فى الاحداث التى وقعت، وقد صدر بالفعل قرار بعد ذلك بايقافه عن العمل بسبب احداث كفر الدوار ثم حقق معه واودع السجن الحربى بمعسكر مصطفى باشا تمهيدا لمحاكمته (المصرى ١٩٥٢/٨/١٧) واعلن انه سيحقق معه فى حوداث أخرى.

وفى نفس الوقت الذى كان فيه كثير من الفئات الشعبية تتطلع إلى الحصول على حقوقها، وكانت الرجعية المصرية من الاقطاع ورأس المال وارباب الاستعمار فى حالة انزعاج شديد، وخاصة بعد طرد الملك والاعلان عن الاصلاحات الدستورية والديمقراطية والاقتصادية التى كان من اهمها الاصلاح الزراعى وتحديد الحد الاقصى للملكية، وكان من المنطقى كما فكر العمال فى التنفيس بعد طول اختناق ان يفكر الرجعيون فى ضرب حركة الجيش للمحافظة على امتيازاتهم المهددة، وكان اقوى سلاح فكروا فيه هو الوقيعة بين حركة الجيش والقوى التى من المفروض ان تكون سندها الاصيل الصلب وهو الطبقة العاملة المصرية.

وكان من المعروف ان حافظ عفيفى باشا وهو من اقطاب رجال القصر والذى كان ابنه- امين حافظ عفيفى- يعمل فى شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار، ولقد تذكرت الحكمة التى تقول ان المجرم يحوم حول مكان جريمته عندما قرأت ان أمين حافظ عفيفى كان يقف على مقربة من النادى الرياضى بشكل مريب، حيث كان يعقد المجلس العسكرى العالى لمحاكمة عمال كفر الدوار بتهمة القتل والتخريب، وقد اشتبه احد ضباط الجيش فيه وبتفتيشه وجدت معه قطعة من الحشيش فقبض عليه واودعه غرفة خاصة تمهيدا لعرضه على النيابة، ولكنه تخلص من قطعة الحشيش التى وجدت بعد ذلك فى الحديقة تحت نافذة الغرفة (اهرام ٢٠/٨/١٩٥٢ص١)، ولعل تهم احراز المخدرات التى يمكن التخلص منها بسهولة كانت قد دبرت لابعاد تهمة اخطر لا مناص من قسوة عقوبتها وهى تهمة تدبير احداث القتل والتخريب فى كفر الدوار، وفى نفس اليوم الذى نشر فيه خبر القبض على امين حافظ عفيفى، نشر خبر مقابلة والده لرئيس الوزراء على ماهر.

ونشر ان كبيرا من رجال القصر البارزين قد زار بلدة كفر الدوار قبل الاحداث باثنى عشرة ساعة وانه قد اجتمع بأحد رجال الادارة المرموقين، وقد بدأ البحث عقب الاحداث عن أسباب ذهاب هذا الكبير فى هذا اليوم بالذات، وهل صحيح أنه كان لغرض زيارة نجله الذى يعمل فى الشركة وخاصة بعد أن اسفر التحقيق عن صرف مبلغ الف جنيه لشخصية من الشخصيات الهامة فى كفر الدوار، كما اسفر ايضا عن أن بعض رجال الادارة كانوا يعلمون باحداث كفر الدوار قبل وقوعها بيومين على الأقل

(أهرام ٢٠/٨/١٩٥٢ص١) ورغم خطورة هذه المعلومات ودلالاتها إلا انها لم تلق أية أهمية لان السيناريو الذى اعده ونفذة البكباشى عبدالمنعم أمين بدقة تامة كان قد وصل إلى نهايته واستكمل بغلق كل النوافذ التى اشارت منها أصابع إلى المجرمين الحقيقيين فى أحداث كفر الدوار.

وكان من الشائع والمعروف بشكل قاطع ان مأمور كفر الدوار واسمه نعمان العشماوى على صلة ببعض الكبار الذين كانوا يشغلون مناصب كبيرة فى العصر الملكى من زمن بعيد، وقيل أن المأمور كان وسيطا لاحد هؤلاء الكبراء فى بعض الصفقات، وقد حقق مع العشماوى فى احداث كفر الدوار ودوره فيها وكذلك فى بعض حوادث اخرى ارتكبها اثناء توليه منصبه.

ولست فى حاجة إلى توضيح ما سبق بأكثر من ذلك لأنه لا يحتاج إلى توضيح كما أن الأمر كان واضحا بالنسبة للمدبرين الحقيقيين للاحداث ودوافعهم، فقد اشارت اليهم كثير من الأصابع ومن ذلك ما قاله الاستاذ محمد الفولى فى دفاعه:

"واما الذين دبروا هذه الجريمة وقاموا بها فهم أصحاب الاقطاعيات والرأسماليين الذين يخافون على ما أكتنزوه من أموال وهم يكيدون لهذه الحركة لأنهم يريدون الانتقام من الشعب لينتقموا من الوطن" (المصرى١٧/٨/٥٢).

ودلل الفولى بعد ذلك على عدم اشتراك العمال فى تدبير الجريمة بشهادة محمد الجمال مدير الشركة الذى قال أن العمال امضوا فى المصنع عشرسنوات فى هدوء وسكينة وأنه يستبعد أن يكونوا من بين هؤلاء المخربين.

بدأت الأحداث فى ليلة ١٣ أغسطس ١٩٥٢ حين تلاقت الورديتان، الداخلة إلى المصنع والخارجة منه، واخذ العمال يصيحون ويطالبون باقالة محمد الجمال مدير المصنع ومعه مدير السكرتارية ورئيس مكتب العمال ولسان حالهم يقول:

أن من طردوا الملك لن يعجزوا عن طرد هؤلاء واراحتنا من شرورهم وقد حدد العمال مطالبهم التى سبق أن الحو فى طلبها من قبل ان تقوم حركة الجيش ووزعوها فى منشورات على العمال، بينما راح بعضهم يكتب المطالب على السبورات داخل صالات العمل، وتتلخص تلك المطالب فى ابعاد بعض ذوى النفوذ من الشركة واجراء انتخابات حرة لنقابة العمال وعلى أن يكون مقر النقابة خارج المصانع، ومساواة العمال فى المنح السنوية بالموظفين، وزيادة الأجور، وعدم فصل أى عامل... وعلق العمال لافتات كتبوا عليها:

"عاش العمال.. يسقط محامى المصانع الظالم عبدالرحمن حلمى"

وقد ضبطت بعض المنشورات مع العامل محمد أبو اليزيد شهاب وبها بعض المطالب واعترف بأنه كان من الذين قدموا المطالب للمسئولين من قبل وأنه مراسل لمجلتى منبر الشرق ومنزل الوحى.

وقد شهد ابراهيم محمد بدوى شيخ خفراء المصنع بأنه فى الساعة العاشرة مساءا وعند تغييرالورادى وبدء الاحداث، وقبل حضور قوات الجيش باربع ساعات، خرج العشماوى مأمور مركز كفر الدوار من المصنع وأمرباغلاق البوابة ثم اخرج الطبنجة واطلق طلقتين فى الهواء، واثناء وقوف المأمور مع الخفراء تجمهرالعمال داخل البوابة وقالوا أن اثنين قد ماتا وطلبوا

الاسعاف، فركب المأمور سيارته قاصدا كفر الدوار، وحتى هذه اللحظة لم يكن قد بدأ أى نوع من العنف من جانب العمال، وبعد خمس أو عشر دقائق من رحيل المأمور بدأ قذف الطوب (المصرى١٧/٨/١٩٥٢).

ومن ذلك يتضح أن قتل اثنين من العمال هو الذى اثارهم حيث قال احد من عاصروا الأحداث أن المأمور هو الذى قتلهم برصاص طبنجته وأنه اطلق العيارين فى الهواء بعد خروجه من بوابة المصنع وغلقها حتى لا يكون اطلاق الطبنجة دليلا على ادانته فى قتل العاملين، ولما تأكد أن العمال لم يقوموا بتخريب الالات كما كان يأمل، حاول القاء البنزين على النار فعاد ومعه ١٥ جنديا واخذوا يطلقون النار لتفريق العمال، ووقع اشتباك بين الفريقين ادى إلى بعض الاصابات بين العمال فهاجموا مبانى ادارة الشركة واحدثوا بها تلفيات.

فهل قام مأمور كفر الدوار بنفس دور ضابط البوليس فى احداث شيكاغو الذى القى القنبلة وسط مظاهرة العمال السلمية واتهم زعماء العمال بالقائها فحوكموا واعدم بعضهم؟

ورغم أن الخسائر قدرت بنحو ٢١ ألف جنيه إلا أنه قد ثبت من سير التحقيق أن جميع مصانع الشركة بلا استثناء وجميع عنابر العمل وكذلك مساكن العمال والمنشآت الاجتماعية بالمصانع وكافة المرافق لم تصب بأى سوء على الاطلاق (الأخبار١٥/٨/٥٢ص١).

* * *

وفى الساعة الثانية بعد الظهر يوم ١٣ اغسطس اتجهت مظاهرتان إلى الشركة من جهتى الشرق والغرب بحالة منفصلة، وكانت احداهما تضم عددا

كبيرا من العمال والاهالى حاملين العصى وفروع الأشجار والزجاجات المملوءة بالرمل يريدون تخليص من قبض عليهم من العمال داخل المصانع، وقبل أن يجتازوا كوبرى الكيلو خمسة كما كان معروفا ، أمر ضابط قوة الجيش الصاغ محمد ناجى بضرب النار فى المتظاهرين معتقدا- كما قال بنفسه أمام المجلس العسكرى- بأنهم قد اقتربوا من قواته أكثر من اللازم، مع أن القوة التى كانت اقرب منه للمتظاهرين عند الكوبرى لم تطلق النار، وقد اعلن وقتئذ أن عدد القتلى ٩ والجرحى ٢٣ مع أن حقيقة العدد أكثر من ذلك بكثير ويكفى أن اقول أن احد افراد القوة قد اعترف بأنه وحده اطلق ٢٥ طلقة على العمال من بندقيته سريعة الطلقات.

وقبل اطلاق النار من جانب قوات الجيش، قبض على العامل مصطفى محمد خميس الذى كان يقود المظاهرة بعد أن تشابك مع احد الجنود الذى وقع على الأرض فكسرت بندقيته، وسلموه لقائد القوة باعتباره المتسبب فى كسر البندقية، ولم يكن مصطفى خميس ولا من قبضوا عليه يدرون ان حظه العاثر سوف يجعل منه كبش فداء لما ارادت الرجعية المصرية أن تحققه.

وفى نفس الوقت كانت هناك المظاهرة الثانية التى كانت تبعد عن مكان احداث المظاهرة الأولى بأكثر من كيلو متر، وقد اصيب اثنان من الجنود بالرصاص وتوفيا متأثرين بجراحهما ، وفى اثناء المعركة التى دارت بين قوات الجيش والمظاهرة الثانية قتل الجنديان وقيل أن أهالى العاملين اللذين قتلا داخل المصنع فى العاشرة مساءاً هم الذين اطلقوا النار على جنود الجيش اخذا بالثأر.

وفى يومين اثنين كان قد تم التحقيق مع مصطفى خميس، وتمت محاكمته.

ورغم أن هذه الدراسة قد اعدت قبل صدور كتاب الاستاذ خالد محيى الدين (الآن أتكلم) إلا أنه لا بأس من اضافة بعض ما قاله من أن احدا من اعضاء القيادة مؤيدين للاعدام أو معارضين له لم يكن قد تعرف على مبادئ العلاقات الاجتماعية ولا على الحقوق العمالية فى الاضراب والاعتصام وما إلى ذلك، أما المحيطون بهم من أمثال السنهورى وسليمان حافظ والبراوى فقد كانوا يتسمون بروح برجوازية محافظة بل ومعادية لحقوق العمال، وأما جماعة الاخوان المسلمين فقد بدأت فى شن حملة عاتية ضد عمال كفر الدوار المضربين واتهمتهم بالخيانة، وحتى حدتو فقد نظرت إلى الاضراب نظرة مريبة وربطت بين الاضراب وحافظ عفيفى.

وأما عن عواقب احداث كفر الدوار واعدام الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقرى فلا شك عندى أنها دفعت بجماهير واسعة من الطبقة العاملة المصرية والمثقفين المرتبطين بها إلى صف العداء لحركة الجيش وخاصة جميع المنظمات الشيوعية سواء منها من كان يؤيد حركة الجيش بتحفظ أو من كان يؤيدها تأييدا مطلقا عند قيامها، وحتى منظمة حدتو التى وقفت ضد عمال كفر الدوار فى البداية عادت بعد فترة فنقدت نفسها واعلنت معاداة الدكتاتورية العسكرية.

وهكذا تحقق ما كان يرجوه مدبرو الاحداث من اعداء الشعب المصرى فى الداخل والخارج الذين عملوا على احداث الوقيعة بين حركة الجيش والطبقة العاملة المصرية من جهة، واحداث ذعر فى صفوف الجماهير الشعبية بشكل عام من جهة أخرى مما كان له أثرة فى سيطرة العناصر المعادية للديمقراطية على مجرى الاحداث بعد ذلك.

الاستنكارات

نشط الذين ارداوا أن يوقعوا بين حركة الجيش والطبقة العاملة المصرية والذين ارادوه صداما يصعب التآم جروحه، وبدأوا الفتنة بابلاغ الاخبار عن احداث كفر الدوار وتطوراتها وانعكاساتها إلى قيادة حركة الجيش فى ثوب مضخم. فظهرت- كماقال محمد نحيب: "كما لو أن عملا مضادا بدأ يدبر أمرا ضد حركتنا، وقال البعض انهم الشيوعيون" وكثرت الاشاعات عن المؤامرات التى تدير لافشال حركة الجيش وارجاع الملك، وان العمال قد استخدموا بوعى أو بغير وعى لتنفيذ خطة القوى الرجعية، بل قال البعض أن من بين العمال من هم خونة وعملاء للاقطاعيين واعوان العهد البائد ودخل الحلبة طابور المتملقين الذين لا مبدأ ولا خلاق لهم والذين كانوا حتى ليلة ٢٣ يوليو يمجدون الملك ويجعلونه من نسب النبى محمد صلى الله عليه وسلم ويلقبونه بالعامل الأول، سارع هؤلاء تملقا لحركة الجيش متطوعين بكل الاسلحة التى تطعن بها الطبقة العاملة.

ولهذا هبت كثير من الهيئات والشخصيات باعلان استنكارها لاحداث كفر الدوار وخاصة لاعمال العنف والتخريب وان كان كل من استنكروا فيما عدا المنافقين والمعروفين بعدائهم للعمال قد ربأوا بالعمال أن يقوموا بعمل تخريبى أو معاد لحركة الجيش ومن أمثلة تلك الاستنكارات وهى عديدة:

*استنكرت نقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى احداث كفر الدوار معلنة أن عمال الشركة وحدة لا خارج فيها، وانهم يعدون

انفسهم كفرقة من جيش مصر الباسل تحت قيادة بطل التحرير اللواء محمد نجيب وانهم يهيبون بجميع عمال القطر الا يكونوا اداة هدم في يد الخونة، وان يعدوا مؤسسات بنك مصر ملكا لهم وهم أصحابها (المصرى١٥/٨/١٩٥٢).

* اصدرت الهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال مصر بيانا عن رأيها في احداث كفر الدوار، وفيه تحامل كبير على المارقين من العمال والمندسين في صفوفهم والمطالبة بأخذهم بالشدة، ثم اصدرت نفس الهيئة بيانا ثانيا جاء فيه:

"في هذا الوقت الذي فتحت فيه أبواب الأمل أمام الشعب بعد أن انقشعت غمة العهد الماضي بمظالمه وطغيانه، في هذه اللحظة الحاسمة تأبى الرجعية المتهالكة واذناب الاستعمار والمأجورون ومثيرو الفتنة والقلاقل الا أن يسيئوا إلى الوطن والا أن يندسوا بين اطيب عناصر الأمة لتحريضهم على اعمال التخريب بتدبيرالمؤامرات الاجرامية، ولايسع الهيئة التأسيسية إلا أن تهيب بولاة الأمور ان يأخذوا المارقين والمندسين في صفوف العمال بالشدة حتى يصبحوا عبرة لمن تسول لهم انفسهم الاندساس في صفوف العمال والاساءة إلى الطوائف الكادحة، والهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى التي تؤيد حركة الجيش وتعدها نجاحا وتجاوبا صادقا لما في نفوس العمال من أمال نحذركم يا عمال مصر من المؤامرات التي يدبرها حارقوا القاهرة السابقون لكي يدمغوا حركتكم بدافع التخريب ويفصلوا بينها وبين الجيش".

* توجه وفد من اتحاد عمال مصر ومندوبين من اللجنة التحضيرية

لاتحاد عام الطلبة المصريين إلى القيادة العامة للقوات المسلحة بشمال الاسكندرية يعلنون استنكارهم للاحداث الاجرامية المخزية التى قام بها الخونة من البوليس السياسى وصنائع الاستعمار بين عمال كفر الدوار، ثم توجه الوفد إلى كفر الدوار للقيام بدور ايجابى لايقاف هذا العمل المخرب الذى يطعن الوطنية وحركة الجيش وقضية الطبقة العاملة فى الصميم، وقد زودتهم قيادة الجيش بسيارات وميكروفونات استخدموها فى جولتهم، وقد طافوا على التكتلات العمالية فى كفر الدوار والاسكندرية (المصرى١٥/٨/١٩٥٢)

* وارتباطا بموقف حدتو من الاحداث يكفينا ما اورده الدكتور رفعت السعيد وهو من أبناء المنظمة فى كتابه- منظمات اليسار المصرى- حيث جاء فيه بالنص:

"ومرة ثانية يأتى حريق القاهرة هذه المرة فى كفر الدوار، وحاولت الهيئة التأسيسية بتأثير من حدتو بطبيعة الحال أن تتنصّل من الانتفاضة العمالية هناك، فاصدرت بيانا احدث لغطا كثيرا واستخدم فيما بعد فى ادانة حدتو". وبعد أن اورد البيان الذى جاء فى نهايته انها بأسم العمال تستنكر هذه الأعمال الاجرامية التى لا يفيد منها الا اعداء الوطن كما ترجوا أن يؤخذ هؤلاء المجرمون بشدة حتى نضمن تحرير الوطن وتوحيد صفوفنا يقول "وهكذا وقعت حدتو فى الخطأ القاتل ولم يجدها بعد ذلك أي تصحيح أو نقد ذاتي، فقد ظل هذا الموقف يطاردها ويطارد كوادرها لمدة طويلة، وبالفعل لقد اخذ هؤلاء المجرمين بشدة واعدام خميس والبقرى... ووقعت حدتو فى حيرة من امرها ممزقة بين تأييد حركة الجيش وبين رفضها لاعدام

عاملين، وادركت ولكن متأخرة بعض الشئ تلك الحقيقة التى أوردها مؤرخ اجنبي- لقد اصبح اسمى خميس والبقرى فى الفولكلور الشيوعى مشابها لاسماء شهداء دنشواى".

وبعد أن بدأت وتصاعدت حملة الاعتقالات ضد اعضاء منظمة حدتو ضمن حملات الاعتقالات الواسعة، اصدرت حدتو نقدا ذاتيا فى صورة قرار جاء به "تقرر السكرتارية المركزية فى مناسبة ذكرى خميس والبقرى ان موقفها السياسى الخاطئ ازاء حركة الضباط ادى بنا إلى فهم خاطئ لطبيعة تحركات الطبقة العاملة فى الفترة التى تلت حركة الضباط، ومن ذلك الفهم ينبع موقفنا السياسى الخاطئ من معركة كفر الدوار، اننا لم نحشد ونعبئ قوى العمال والشعب بدرجة كافية لايقاف المحاكمة العسكرية الاجرامية للعمال وانقاذ خميس والبقرى ورفاقهما الابطال" (رفعت السعيد- منظمات اليسار المصرى ص١١٣).

ولا يجب هنا أن ننسى أن بعض اعضاء منظمة حدتو قد خالفوا هذا الموقف ومنهم النقابى الماركسى محمد على عامر رئيس النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة ومحمد عبده نوح سكرتير نقابة عمال التجارة بالاسكندرية اللذين ارسلا برقيات إلى مجلس قيادة الثورة يحتجون فيها على محاكمة عمال كفر الدوار، وبسبب ذلك قبض عليهما واودعا السجن الحربى بلا تحقيق ولا محاكمة.

*وجه رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان باسم مائة وخمسين الف عامل سودانى تحذيرا لعمال مصر من الانسياق وراء المضللين وعملاء الرجعية، مطالبين بتفويت هذه المؤامرة والوقوف مع الجيش فى كفاحه (المصرى ١٦٥/٨).

*اصدر الحزب الاشتراكى بالاسكندرية بيانا إلى العمال ضمنه أنهم الفئة الواعية المستنيرة من الشعب، وعلى اكتافهم قامت الحركة الوطنية وتحملوا الاضطهاد والظلم ربع قرن من الزمان.. وطلب البيان من العمال الا يجعلوا للخونة المارقين واذناب الاستعمار والبوليس السياسى والرأسماليين والاقطاعيين طريقا لتشويه جمال صفوفهم العمالية (المصرى١٥/٨).

*اصدر الحزب الوطنى بيانا بتوقيع فتحى رضوان جاء فيه "ان العهد الجديد بداية طيبة تبشر بالخير لأنه قام باسم الشعب، باسم العامل الفقير، باسم الفلاح والمحتاج، الذين امتص العهد البائد دماءهم واغتصب ارزاقهم.. لذلك نحذر اخواننا العمال من دعاة الفتنة ونحذرهم من الاحزاب الاجنبية التى لا ترعى وجه الله والوطن... أول من يعلم كذلك انه ليس من العدل أن نطالب العمال والفلاحين وحدهم بأن يساهموا بالتضحية فى هذه النهضة وتدعيم بنائها، وليس من الانصاف ان نناشدهم ان يشدوا الحزام على البطون إلى أجل غير مسمى (المصرى ١٥/٨) وفى نهاية البيان طالب بسرعة البت فى المشروعات الاصلاحية التى كثر الحديث عنها، وسرعة تعديل القوانين العمالية كعقد العمل الفردى وقوانين النقابات العمالية، وتخفيف وتبسيط اجراءات التوفيق والتحكيم بين العمال واصاحب الأعمال، وتدعيم سلطات مصلحة العمل.

*اصدر مصطفى النحاس بوصفه رئيس حزب الوفد بيانا اسف فيه اشد الاسف لانه قامت فى بعض المناطق العمالية حوادث شغب من بعض العمال وهذا يسئ اساءة بالغة إلى قضية البلاد فى هذه الظروف الدقيقة، فضلا عما يلحق بالصناعة الوطنية والاقتصاد القومى للبلاد من اضرار جسيمة،

كما تتيح هذه الاضطرابات لخصوم هذه الحركة فرصة تشويهها والاساءة إليها، واهاب مصطفى النحاس فى بيانه بابناء الوطن جميعا والعمال خاصة أن يخلدوا إلى الهدوء والسكينة والانصراف إلى الانتاج المثمر لخير البلاد، وأن يلجأوا إلى الطرق القانونية فى تقديم ما قد يكون لديهم من شكاوى (المصرى١٦/٨/٥٢ص١).

***

هذه نماذج فقط من طوفان الاستنكارات والتعليقات التى حفلت بها الصحف على اختلاف اتجاهاتها، والتى كان بعضها معتدلا وأكثرها متحاملا على العمال ومتملقا ومنافقا للحكام الجدد، وعلى هذه الصورة كان الاتجاه عاما إلى تأييد حركة الجيش والاحساس عام ايضا بأن انصار العهد الملكى يتربصون ليقضوا على الحركة الوليدة، واعتقد أن الغالبية العظمى من ابناء الشعب المصري- عدا اعوان الملكية والاقطاع والاستعمار طبعا- كان لايقبل أن تصاب حركة الجيش بأى انتكاسة أو ان تعود الحال إلى ما قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢، ولهذا كان الاستنكار عاما لحوادث القتل والتخريب والعنف فى كفر الدوار، وكان الجو مهيئا لنشر الاشاعات التى اطلقها اعداء الوطن والمجرمون الحقيقيون والتهويل فى الاحداث والصاق التهم بالعمال بأنهم قاموا فى الأساس ضد حركة الجيش وان قياداتهم عميلة ومأجورة لبعض الاقطاعيين والرأسماليين، منكرين بأن العمال كانت لهم مطالب وأن مظاهرات العمال كانت سلمية وأن العنف قد فرض على العمال وعلى مظاهراتهم من خارجها.

وهنا لابد من الاشارة إلى حقيقة أنه كانت هناك تحركات قد بدأت بين العمال عقب احداث كفر الدوار مباشرة في كل من القاهرة وشبرا الخيمة مستنكرة أعمال التخريب ورافضة الصاق التهمة بالعمال، وكانت تلك التحركات البدائية مطلبية فى الأساس ثم شملت المطالبة بالافراج عن عمال كفر الدوار والبحث عن المجرمين الحقيقيين خارج صفوف العمال، وقد قال لى أكثر من واحد ممن حضروا المؤتمر العمالى الذى عقد فى نقابة المعلمين بالقاهرة يوم ١٩٥٢/٨/١٤ وكان يحضره عدد كبير من قادة العمال والحركة النقابية كما كان يحضره انور السادات ممثلا لمجلس قيادة الثورة وأن الحاضرين قد طالبوا بالافراج عن عمال كفر الدوار المقبوض عليهم والبحث عن المجرمين خارج صفوف العمال، فثار أنور السادات وقال أنه سوف يعلق المشانق فى شبرا الخيمة على أبواب المصانع. إذا حدث أى تحرك من العمال.

ولكن المؤامرة ضد الطبقة العاملة المصرية استكملت، ووضع مصطفى خميس ومحمد البقرى كبش الفداء وكذلك زملاؤهم الذين صدرت ضدهم احكام قاسية فى كفر الدوار والاسكندرية، واستطاع المجرمون الحقيقيون ان يفلتوا حتى من مجرد الاتجاه إلى البحث عنهم، وبذلك اسدل الستار على الاحداث بستارة اعدام الشهيدين خميس والبقرى السوداء.

* * *

ورغم ان كثيرا من الاصابع قد اشارت إلى بعض من يجب أن يوجه اليهم الاتهام فى تدبير الاحداث وجرائم القتل والتخريب فى كفر الدوار، الا أن احدا ممن اشتركوا فى المحاكمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لم يكلف نفسه بالبحث عن المدبرين الحقيقيين للجرائم، والذين عملوا على تحويل مطالبات

العمال السلمية إلى جرائم.. من هم.. ومن يكونون؟ هل هم رجال البوليس السياسى الذين تنحصر كفاءتهم فى خلق الاحداث وتلفيق التهم للابرياء واخذ الاعترافات منهم بطرق اجرامية؟

وهنا لابد من الاشارة إلى ان البوليس السياسى والقسم المخصوص الذى تقرر حله فى محافظة الاسكندرية كان يتكون من اميرالاى محلى وقائمقام وبكباشى وسبعة ضباط برتبة صاغ ويوذباشى محلى واثنين من الملازمين الاوائل وقوة من الكونستبلات والبوليس الملكى تقدر بنحو اربعين شخصا، ومنذ صدور قرار على ماهر رئيس الوزراء بحل هذا القسم، وهذه القوة الكبيرة لا عمل لها، ولم توزع على ادارات البوليس المختلفة.

ولو أن النية قد اتجهت بعد ذلك إلى تسمية هذا القسم بقسم مكافحة الجاسوسية مع ترك الموظفين كما هم، واقتصرت مهمته على محاربة الصهيونية والشيوعية كما جاء فى البيانات الرسمية، الا أن هذا العدد الكبير كان قبل واثناء احداث كفر الدوار قد تلقوا لطمات عنيفة اصبحوا بعدها لاشئ بعد أن كانوا كل شئ، ووجودهم بغير عمل رسمى يفسح المجال لهم للقيام باعمال اخرى لحسابهم أو لحساب النظام الذى كانوا مايزالون مرتبطين به، أولحساب جهات أجنبية يعرضون خدماتهم عليها.

وازاء ذلك وغيره. فما هو دورهم فى احداث كفر الدوار؟

=هل هو الاقطاعى الذى ارسل اعوانه وسط المظاهرة التى كانت تضم الاهالى بجوار العمال، وكلفهم باطلاق النار على الجنود لاثارتهم ضد العمال بهدف قطع الطريق على حل سلمى لمشاكل العمال اسوه بماحدث مع عمال شركة البيضا، هذا الاقطاعى الذى كان فى كفر الدوار قبل الاحداث باثنى

عشرة ساعة فقط والذى زعم فى التحقيق معه أنه كان ذاهبا لزيارة ابنه الموظف فى شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع

= هل هو ابن الاقطاعى الموظف الكبير بسراى الملك فاروق من قبل والذى كان يحوم حول مكان محاكمة العمال واشتبه فيه وقبض عليه ثم حقق معه فى تهمة احراز حشيش؟

= هل هو واحد أو أكثر من كبار المسئولين فى الشركة، الذين امروا الخفير بحرق السيارات وامروا غيره باعمال تخريبيه اخرى بهدف التخلص من العمال المدافعين عن حقوق زملائهم والصاق تهمة التخريب بهم؟

= هل هناك يد فى تدبير الجرائم وارتكابها لمأمور كفر الدوار الذى اوقف وقبض عليه وقدم للتحقيق معه فى موقفه من احداث كفر الدوار وكذلك فى جرائم سابقة ارتكبها ؟ وهل تطرق الحديث مع المأمور عن العاملين اللذين قتلا فى المصنع فى العاشرة مساءا اثناء وجوده فيه وقبل وصول قوات الجيش باربع ساعات؟ وهل كان ذلك حقا هو الطلقة الأولى الذى بدأت منها أعمال العنف كما سبق ذكره؟

اسئلة كثيرة كانت العدالة تفرض اجابات شافية عنها قبل الحكم فى القضية، ولكن ذلك لم يحدث، بل انهال سيل التهديدات والادانات المسبقة على عمال شركة مصر للغزل والنسيج فى كفر الدوار، فى موجه اشتركت فيها الحكومة والقيادة العامة وقائد الحركة والمنافقون وكل ذلك قبل أن ينكشف الجو وتتضح الحقائق، وعلى سبيل المثال:

-البيان المطول الذى نشر فى الصحف يوم ١٩٥٢/٨/١٤ وهو اليوم التالى للاحداث مباشرة والذى صدر باسم الحكومة وتضمن هذا البيان

ولاهمية هذا البيان الكثر فقد اوردت نصه فى ملحق رقم ٦.

-فى نفس اليوم صدر بيان من قائد عام القوات المسلحة يحذر فيه من الاخلال بالنظام وينذر العابثين بعقوبة الخيانة العظمى وفى مساء نفس اليوم اعلنت القيادة العامة بيانها بتشكيل مجلس عسكرى عال له كافة السلطات اللازمة لمحاكمة المسئولين فى قضايا الجنايات التى وقعت من عمال هذه الشركة ومدبرى هذه الحوادث.

وفى يوم ٨/١٦ وعقب اعلان الحكم باعدام مصطفى خميس القى مندوب القيادة العامة للقوات المسلحة على العمال تحذيرا للعمال انذر فيه كل من تحدثه نفسه باحداث شغب أو وقوف فى سبيل الاصلاح وحركته المباركة بأنه سوف يؤخذ باقصى العقوبة فى غير ما شفقة ولا رحمة (الاهرام١٩/٨/١٩٥٢).

محاكمة مصطفى خميس

بعد أن توالت تقارير الأمن المزيفة على اعضاء مجلس قيادة الثورة بصورة حققت ما كان يرجو مقدموها من جو الازعاج، رأى عبدالناصر بعد الاطلاع على تلك التقارير ان يوفد محلس الثورة احد اعضائه إلى كفر الدوار لتقصى الحقائق وجمع المعلومات الدقيقة والصحيحة عن الحادث وتحديد مسئولية كافة الاطراف المتورطة فى الحادث- الادارة- البوليس- الجيش- العمال- الاهالى. ومن ثم اتخاذ الاجراء المناسب والحاسم لمحاسبة المسئولين، وقد ايد هذا الرأى يوسف صديق وخالد محيى الدين، ولكن عبدالمنعم أمين انبرى ليلعب دوره فى اطار حملة الترويج الامريكية حول الخطر الشيوعي فى مصر (أمين عزالدين- روز اليوسف- ١٩٨٧/٧/٣١) زاعما أن هناك مخططا شيوعيا لاشاعة الفوضى والتخريب ليس فى كفر الدوار فحسب بل فى المحلة الكبرى وشبراالخيمة، وقد وافق باقى اعضاء مجلس الثورة عدا خالد محيى الدين ويوسف صديق على طلب عبدالمنعم أمين بتشكيل مجلس عسكرى لاجراء محاكمة عاجلة للعمال المتهمين فى احداث كفر الدوار على ان ينفذ فى كفر الدوار ذاتها وتنفذ احكامه على ارضها فيما يشبه دنشواى جديدة، واعلن تطوعه شخصيا لرئاسة المجلس واجراء المحاكمة.

وهكذا عقد المجلس العسكرى العالى برئاسة البكباشى عبدالمنعم أمين من المدفعية لمحاكمة المتهم الأول مصطفى خميس بتهمة قتل الجنديين أحمد محمد مبروك خلف وأحمد محمد نصرالدين مع سبق الاصرار، بأن اطلق عليهما مقذوفات نارية قاصدا قتلهما، وبمقاومة موظفين عمومين ومهاجمة القوات المحافظة وقد طلب المتهم محاميا للدفاع عنه فتقدم الاستاذ موسى صبرى من صفوف الصحفيين وطلب ان يكون حضوره بطلب من المحكمة، وجدير بالذكر هنا أن الكثيرين من المتهمين فى القضية الثانية لم يحضر معهم أحد من المحامين.

وكانت قد جردت حملة تفتيش واسعة وقاسية قام بها نحو مائة جندى على مساكن العمال وعلى مسكن مصطفى خميس بالذات ولم تسفرعن أى شئ، ولهذا اصبح الدليل الوحيد ضد مصطفى خميس هو شهادة الشهود ولهذا فسوف اتعرض فى سطور لبعض ماجاء بها ومنها ما هو لصالحه:

١- سمع الاستاذ عبدالرؤوف مختار وكيل النيابة اقوال شاهد يدعى حنفى عيد شاهين الموظف بنيابة ابو حمص والذى أكد ضمن شهادته أنه رأى أحد خفراء المصنع الرسميين وهويضع النار فى السيارات وتعرف عليه من بين ١٥٠ شخصا عرضوا عليه بعد خلع ملابسهم الخارجية، وظهر انه يدعى عبدالمقصود عبدالجواد ويعمل فى المصنع حارسا منذ خمس سنوات، وقد أنكر التهمة ولكن الشاهد ارشد إلى الاماكن التى وضع فيها الخفير النار والطريقة التى استعملها كما ان الشاهد قد وصف المتهم وصفا دقيقا مطابقا له عندما تعرف عليه، فوجه المحقق

للخفير تهمة احراق ٢٤ سيارة عمدا ومعروف ان الخفراء فى شركات بنك مصر للنسيج هم السوط الوحشى الغيرانسانى الذى تستخدمه الادارة ضد العمال، وهم الانسان الحجرى الذى يتفنن فى زيادة التنكيل بالعمال متلذذا بذلك، ويقوم بتنفيذ اوامر الادارة دون أدنى تفكير (المصرى١٥/٨/٥٢ص٧)

٢- اعترف الصاغ محمد ناجي قائد القوة بأنه امر بضرب النار فاطلقت قواته النار على المتظاهرين بعد أن- اعتقد- بأنهم تجاوزوا نقطة الكوبرى واقتربوا من قواته اكثر من اللازم بينما اقر الشاهد سعد فرج ميخائيل بأن احدا من المتظاهرين لم يستطع أن يعبر الكوبرى، وان العساكر الذين كانوا عند الكوبرى لم يطلقوا النار رغم أنهم اقرب للمتظاهرين، وبذلك كان الأمر باطلاق النار مبنيا على الاعتقاد الخاطئ من قائد القوة ادى إلى اشتعال اعمال العنف خاصة وأن بعض العمال الذين قتلوا وسط المظاهرة وكان منظرهم مثيرا من كافة الوجوه للعمال وللاهالى المحيطين بالمصنع والذين شاهدوا وقوع القتلى برصاص الجنود أمام اعينهم(المصرى١٥/٨)

٣- اقر نفس الشاهد أن المتجمهرين فى هذه المعركة بالذات لم يطلقوا النار وان الجنديين اللذين قتلا كانا فى معركة أخرى فى نفس اليوم ونفس الوقت تقريبا ولكن تلك المعركة كانت تبعد كيلو مترا عن المظاهرة الأولى التى قبض فيها على مصطفى خميس، كما شهد بأن العسكرى قد حضر اليه بعد المعركة الأولى وابلغه أن جنديين قد اصيبا فى معركة ثانية على

الترعة ونقلا إلى المستشفى ثم توفيا (المصرى١٥/٨)

٤- قرر الملازم منير عبدالعظيم أنه "بعد المعركة سمعنا أنه اصيب اثنان من العساكر وكان هناك ملكية (يعني مدنيين) على الشاطئ الثانى يطلقون النار على العساكر اثناء سيرهم.

٥- عن العلاقة بين المظاهرتين، الأولى التى كان بها مصطفى خميس والثانية التى أصيب فيها العساكر اجاب الشاهد منير عبدالعظيم: "ما اعرفش!! والقوة الثانية كانت على بعد حوالى كيلو" كما اجاب بأنه لا يعرف سبب اطلاق النار على العساكر.

٦- وعن مكان وكيفية ضبط مصطفى خميس قال الصاغ محمد ناجى بأنه ارسل أحد الضباط فعاد ومعه المتهم وقال أنه كان يتزعم المظاهرة وكانت به خدوش فى وجهه وقال منير عبدالعظيم أن العسكرى قبض عليه عند الكوبرى، كما قال سعد فرج ميخائيل انه رأى المتهم أمام المظاهرة وهو يهتف بحياة محمد نجيب وهو الوحيد الذى قبض عليه.. وكان القبض على المتهم قبل ضرب النار لأن النار اطلقت بعد ما امسكه بثلاث دقائق(المصرى١٥/٨/١٩٥٢)

٧- شهد فيصل عبدالرحمن صالح بأن مصطفى خميس- فَطّ- على العسكرى سعد ابراهيم وكفاه على وجهه فانكسرت بندقيته فقبضنا عليه واعطيناه لخفير الكشك، وكما قرر نفس الشاهد بأنه اطلق هو ومجموعته النار تنفيذا لأمر الصاغ ناجى وان الشاهد كان معه مدفع وفتح النار على العمال واطلق ٢٥ طلقة واكد أن هذه هى الحقيقة وان سعدا كسرت

بندقيته ولم يشترك فى الضرب (المصرى١٦/٨ص١).

٨- خلافا لما سبق ذكره على لسان الشهود عن كيفية القبض على مصطفى خميس شهد الاومباشى أحمد ابراهيم عبدالله بأنه قبض على المتهم بعد اطلاق النار، وبعدها توقف الضرب حيث اشار العسكرى الواقف على الكوبرى إلى المتهم وقال أنه هو الذى كان على رأس المظاهرة فقبضوا عليه، ولما حضر الضابط عبدالعظيم قالوا له أن ده هو الذى كان يتقدمهم، وقال نفس الشاهد فى موضوع آخر أن سعد قد كسرت بندقيته واشار إلى المتهم بأنه زقّه فوقع على الارض وكسرت بندقيته بعد أن تشابكا.. وفى نهاية شهادته قال أحمد ابراهيم أنه عرف هذه المعلومات بعد ما انتهت العملية، وعن سؤال من المدعى عمن قال لكم أن هذا الرجل هو المتزعم اجاب، خفير الشركة (المصرى١٦/٨).

وتؤكد القراءة المتأنية للشهادة السابقة ان الشاهد قد رتبت له الشهادة ولم يشهد بما رآه ولكن بماسمعه، وايضا لان الجو العام المسيطركان يشير إلى أن كلام الشهود هوتقرب إلى المسئولين الذين يريدون ادانة المتهم.

٩-شهد محمد راشد حنفى ضابط مباحث البحيرة بأنه رأى المتهم فى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا يقود مظاهرة فى الطريق الزراعى، وكانوا يرددون بعض الهتافات يذكر منها: يحيا العمال- مطالب العمال عادلة- يسقط الجمال مدير الشركة. وعن السبب فى عدم القبض على المتهم فى تلك المظاهرة اجاب بأنه كان فى مهمة مصلحية وكان بمفرده،. وفى هذه الحالة لا يمكن التعرض لمظاهرة من نحو ألف شخص، كما أنه

كان مشغولا فى مأموريات أخرى خاصة بهذا الموضوع وتصادف عند عودته من المصنع أن وجد الملازم منير عبدالعظيم قابضا على المتهم(المصرى١٦/٨)

١٠- دخلت الشركة فى مفاوضات مع عائلة المتهم محمد مصطفى عيد لشراء منزل تملكه عائلة ويواجه مدخل الشركة وترى الشركة أنه يشوه منظرها لأنه مبنى من الطوب الاخضر، ورغم ان الشركة قد عرضت الفى جنيه وهو أكثر من قيمة المنزل بكثير، إلا أن العائلة كانت ترفض البيع(المصرى١٧/٨ص٧).

١١- كان مساعد الضابط المدنى للشركة والذى شهد على عدد كبير من المتهمين فى القضية الثانية، كان يحضر جلسات المحاكمة ثم يقوم بترتيب شهادة الشهود اثناء الاستراحات وعندما قدمت شكوى لرئيس المجلس العسكرى أمرباخراجه من الجلسة(المصرى١٨/٨)

١٢- بينما نجد رئيس المجلس العسكرى يحذر الشاهد حنفى عيد شاهين الذى شهد بأن احد خفراء المصنع هو الذى احرق السيارات وهدد الشاهد قائلا "انت تعلم أن شهادة الزور حرام وان عقابها شديد واذا بان انك تشهد زورا ضد المتهم لتوقعه، أنا اوديك فى داهية" هذا بالاضافة إلى ما تعرض له هنا الشاهد من المدعى ايضا اذ نوقش أكثر من مرة فى محاولة للتشكيك فى شهادته، واخيرا حكم المجلس ببراءة الخفير الذى شهد عليه الشاهد.

١٣- اثناء جلسات المحاكمة حضر العامل هاشم عبدالغنى دره الذى كان

معتبرا هاربا وانكر انه هارب وأنه عندما رأى اسمه فى قرارالاتهام المنشور فى الصحف جاء ليسلم نفسه ومع هذا فقد حكم عليه بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات.

١٤- استمرت مطاردة رجال المباحث للعمال حتى بعد اعلان الحكم فى القضية الأولى باعدام مصطفى خميس وبعد أن نحدد الاتهام والمتهمون فى القضيةالثانية، وبدأت المحاكمة فعلا، فقد قبض ضابط مباحث كفر الدوار على ثلاثة من العمال وهم فتحى محد سيد- يونس جاد بشت- أحمد محمد عليوه- بتهمة ان الأول كتب اللافتة بمطالب العمال والثانى والثالث دفعوا له مبلغ أربعة عشر قرشا قيمة تكاليف اليافطة (الأهرام٢١/٨/٥٢ص١) وقبض ايضا على كل من أحمد عبدالعال الشهير باليابانى ومحمد شعراوى.

وبعد شهادة الشهود سئل المتهم مصطفى خميس عنها فقال أن بعض عساكر الجيش شهدوا بغيرالحقيقة.. أما مرافعة المدعى فقد تركزت على أنه ثبت أن المتهم كان على رأس المظاهرة كان يدعو المتظاهرين للتقدم رغم تحذيره وان التجمهر كان الغرض منه اخراج المحاصرين فى المصنع بواسطة القوة، وقد ترتب على ذلك اصابة عسكريين باعيرة نارية مصوبة من الجانب الغربى من الترعة وحدوث الوفاه فعلا ونتج عن ذلك الجرائم.

١- قتل العسكريين عمدا مع سبق الاصرار

٢- مقاومة موظفين عموميين بالقوة والعنف اثناء تأدية عملهم وبسببه.

وإذا كانت تهمة مقاومة موظفين عموميين مقبولة وكذلك الاشتراك فى

المظاهرة وقيادتها، فكيف وجهت إلى مصطفى خميس تهمة قتل الجنديين عمدا مع سبق الاصرار مع انهما قتلا فى مظاهرة غير التى قادها مصطفى خميس، وكانت تبعد عنها بكيلومتر، وقد قبض على مصطفى خميس قبل اطلاق النار بثلاث دقائق حسبما شهد بذلك شهود الاثبات، بل أن مرافعة المدعى قد اثبتت أن الاعيرة النارية كانت مصوبة من الجانب الغربى من الترعة وهذا ينفى صلة مظاهرة مصطفى خميس بقل الجنديين.

* * *

أما مرافعة الدفاع فقد تطوع لها الاستاذ موسى صبرى الذى كان حاضرا المحاكمة بصفته صحفيا، ورغم ما هو معروف عنه من عدائه الشديد للشيوعية وتأكيده لرئيس المجلس العسكرى خارج المحاكمة بأن مصطفى خميس شيوعى، الأمر الذى يضع ظلا من الشكوك حول هدفه من المرافعة الأمر الذى أثار حولها اقاويل أهمها أنه قبل المرافعة لكي يعطى للمحاكمة الشكل الشرعى، ورغم كل ذلك وللحقيقة والتاريخ فقد كانت مرافعة موسى صبرى عن مصطفى خميس تتضمن بعض الادلة التى فى صالح المتهم، فقد بدأها بقوله أنه لم يدر بخلده مطلقا أن يجرؤ مصرى واحد على تعكير صفو الجو، وان عاملا مصريا واحدا لا يمكن أن يكون قد اشترك فى المعركة، وأنها انما حدثت نتيجة تدبير أيد ملوثه ارادت تشويه هذه الحركة المباركة ثم قال:

"أن المتهم يعمل فى المصانع منذ سبع سنوات، ولا يحوى ملفه أي انذار أو خصم أو عقوبة، بل كان مثلا للعامل والموظف الذى يؤدى واجبه ويحترم حقوق صاحب العمل، أما الهتافات فكانت بحياة محمد نجيب، وأن شاهدا

واحدا قد شهد بالهتاف بسقوط الجمال وهو ضابط المباحث، وقد ثبت من شهادته خلو ذهنه من أية معلومات" (المصرى١٥/٨) ثم قال "أن جميع الشهود قد قرروا أن جريمة القتل وقعت فى مظاهرة أخرى كانت قادمة من كفر الدوار وعلى بعد كيلو متر ونصف من الحادث فماعلاقة هذه بتلك؟.. لقد فتش منزل المتهم فلم يعثر فيه على شئ، والقبض على المتهم تم بعد اطلاق النار على التجمع الثانى وشهد على ذلك قائد القوة والضابط الذى اعطى الأمر بالقبض عليه والعسكرى الذى نفذ الأمر بالقبض على المتهم.. إن شهود اليوم قد اختلفوا عن شهود الأمس فقرروا أن القبض على المتهم قد تم بعد اطلاق النار... إن تطبيق المواد المطلوب تطبيقها غيرجائز، فالصدفة البحتة فى القبض على المتهم واشتباكه مع العسكرى فى عراك جعله يقبض عليه دون سواه من المتظاهرين".

ولو وضعت مرافعة موسى صبرى موضع الاعتبار من المجلس العسكرى العالى لحكم على مصطفى خميس بالبراءة، ولكن الحكم كان معدا سلفا وقبل أن تبدأ المحاكمة ولعل رئيس المجلس البكباشى عبدالمنعم أمين الذى رُفض اقتراحه بقتل الملك فاروق كان متعطشا لأن يكون على يديه أول دم يراق فى تاريخ حركة الجيش، ومن أبناء الطبقة العاملة التى يمقتها ولكى يقدم عربونا للامريكان لزيادة ثقتهم فيه لمحاربة الشيوعية.

وهكذا انتهت محاكمة مصطفى خميس الذى خصصت له القضية الأولى، ثم قدم بعد ذلك للمحاكمة باعتباره المتهم الأول فى القضية الثانية مع باقى المتهمين ومنهم محمد البقرى الذى حكم عليه بالاعدام، وكان الأحساس

العام رغم قتامة الجو وكثافة الضباب أنهما بريئان، وأن الحكم باعدامهما فقط لاظهار قوة حركة الجيش فى مواجهة مدبرى الاحداث الحقيقيين ولارهاب كل من تسول له نفسه المطالبة بحق أو التحرك على أية صورة، ولهذا كانت الاشاعات قوية بأن الحكم لن ينفذ وأنه سوف يخفف إلى الاشغال الشاقة عند ارساله للتصديق عليه.

لقد كانت القسوة فى معاملة العمال بشكل لم يسبق حدوثه فى مصر الا فى دنشواى عندما علق الانجليز المشانق للمصريين قبل أن تصدر المحكمة العسكرية الانجليزية حكمها باعدامهم شنقا، لقد كانت العجلة فى التحقيقات بشكل يستحيل معه تحقيق العدالة.

اعلان الحكم

صدر الحكم باعدام العامل مصطفى خميس فى القضية الأولى ووقعه رئيس المجلس البكباشى عبدالمنعم أمين يوم ١٥/٨/١٩٥٢ وارسل الحكم إلى اللواء محمد نجيب قائد عام القوات المسلحة للتصديق عليه، ويكفينى هنا أن انقل نص ماقاله محمد نحيب فى كتابه (كلمتى للتاريخ ص٦٦و٦٧).

"وجاء الحكم لى للتصديق.. وتوقفت... لن أصدق على حكم بالاعدام وحركتنا لم يمضى عليها عشرات الأيام وطلبت مقابلة المتهمين بعد أن افصحت على رأيى صراحة.. واحاطتنى تقارير مخيفة بأن أى تهاون فى مواجهة العمال سوف تؤدى إلى انتشار الاضطرابات والتظاهرات فى مناطق التجمع العمالية فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وغيرها.. وكنت أعرف أن هذه التقارير قد كتبت باقلام رجال الأمن السابقين فى عهد الملك، ولم يكن كافيا أن تغيراسم (البوليس السياسى) ليصبح (المباحث العامة) بعد الثورة حتى يتوقف عمله.. كما أن عزل بعض كبار ضباطه لم يكن كافيا لتغيراتجاه نشاطهم فى لحظة واحدة بلمسة سحرية.. وحضر مصطفى خميس إلى مكتبى بالقيادة ودخل ثابتا، وعندما رجوته أن يذكر لى عما إذا كان أحد قد حرضه لاجد مبررا لتخفيف الحكم عليه اجاب فى شجاعة بأنه لاهيئة ولا انسانا من ورائه وأنه لم يرتكب ما يبرر الاعدام.. وامتد الحوار بيننا

نصف ساعة طلبت له فيها فنجانا من الشاى وكنت الح عليه كمالو كان قريبا أو اخا عزيزا. ولكن دون فائدة، فقد كان صاحب مبدا لم يخنه حتى فى الفرصة الأخيرة لنجاته.. وخرج مصطفى من مكتبى وقد أثقل الحزن قلبى بعد أن صدقت على الحكم وفى ذهنى عدة اعتبارات أهمها ارواح العساكر الابرياء الذين قتلوا واحتمالات انتشار هذه الاضطرابات ورفض مصطفى ان يصرح بشئ يكون مبررا لتخفيف الحكم عليه".

انتهى كلام اللواء محمد نجيب، ولعل فيه وحده- كما أرى- ما يكفى لبطلان التصديق على الحكم الذى اثقل قلب محمد نجيب- وهو رجل القانون- نتيجة تصديقه عليه، وبعد شعور العطف الاهلى والاخوى الذى شعر به محمد نجيب نحو مصطفى خميس، وبالاضافة لذلك فان الوقائع تقول أن محمد نجيب قد صدق على الحكم قبل مقابلة مصطفى خميس له بعشرة أيام ولكن قلبه المثقل هو الذى دفعه إلى مقابلة مصطفى خميس عله يجد فيها وفى مناقشة مصطفى خميس ما يقنعه بادانة مصطفى ولكن نتيجة المقابلة كانت عكس ذلك تماما أما التبريرات التى قدمها محمد نجيب ليعفى نفسه من مسئولية اعدام الشهيدين خميس والبقرى، ففى كلامه ابلغ رد عليها وان كان من الواضح من كلامه ان هناك الكثير الذى لم يقله فى كتابه.

* * *

أما اعلان الحكم والذى تم يوم ١٩٥٢/٨/١٨ فكان عملية ارهاب قاسية إذ تم امام ١٥٠٠ عامل جلسوا على الاطراف البعيدة لملعب الكرة الملحق بنادى الشركة وكان بينهم بضع مئات من عمال شركتى البيضا

والحرير الصناعى والباقون من عمال شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار، واوقف مصطفى خميس على حافة الملعب أمام الشرفة يحيط به اربعة من جنود الجيش شاكى السلاح (الأهرام ١٩/٨/٥٢ص١).

وحوالى الساعة الحادية عشرة والربع صباحا، اصطفت هيئة المجلس العسكرى العالى فى الشرفة، ووقف على جانبها البكباشى عاطف نصار مندوب القيادة العامة والاميرالاى حامد صالح قائد المنطقة الشمالية واللواء مصطفى المتولى مدير البحيرة ومفتش وزارة الداخلية، والاميرالاى محمد على الحناوى حكمدار البحيرة والاميرالاى امين موسى قائد قوات بلوك النظام والاستاذ عبدالعزيز الحبال مأمور كفر الدوار الجديد وجمع من رجال الصحافة وبعض المتفرجين ممن كانوا يحضرون جلسة المحاكمة فى القضية الثانية حيث رفعت الجلسة لتلاوة الحكم.

وبعد لحظة من الصمت الرهيب تقدم الصاغ صلاح الدفراوى من القيادة العامة إلى الميكروفون وتلا اجراءات المجلس العسكرى العالى وقراره وحكمه فى القضية والتصديق عليها، وكان قد حمل الحكم مصدقا عليه فى الثالثة صباحا يوم ١٨/٨/١٩٥٢، واخذ صوت الضباط يدوى فى انحاء الملعب والجميع يرقبون الحكم، فلما قال أن المجلس يحكم على المتهم بالاعدام شنقا زاد السكون المخيم على المكان عمقا، أما المتهم فقد حافظ على رباطة جأشه طول الوقت ولم تختلج أية عضلة من عضلات وجهه ولم يفه بكلمة وإنما كان يهز رأسه أحيانا عندما كان مندوب القيادة العامة يلقى بيانها عقب اعلان الحكم.

انتهت اجراءات اعلان الحكم الذى كان له أعمق الأثر فى نفوس

الحاضرين وخاصة المتهمين الذين كانت تجرى محاكمتهم أمام نفس المجلس والذين كانوا فى قاعة الجلسة يسمعون نصوص الحكم. وتفرق العمال الحاضرون فى نظام تام فاقلتهم اتوبيسات خاصة كل فريق إلى المصانع التى يعمل بها.

ومما تجدر الاشارة إليه هنا أن رئيس المجلس عبدالمنعم أمين قال أنه لم يستطع أن يتلوا الحكم لأنه كان يرتجف طول الوقت وكلف ضابطا آخر بتلاوته وعلى هذه الصورة وضعت جريدة الأهرام فى عددها الصادر يوم ٥٢/٨/١٩ اجراءات اعلان الحكم، واكتفى بها التزاما منى كما سبق ان قلت بكتابه ما عليه دليل، وأن كان من واجبى أن أقول تعليقا لواحد من زملائي عمال النسيج الذين حضروا إعلان الحكم مجبرين، والذى قال أن ما تعرض له جميع الحاضرين من العمال من مهانة واذلال وارهاب كان اقسى مما يمكن أن يتعرض له أسرى الحرب فى جيش مهزوم ومستسلم بدون قيد ولا شرط، مما جعل المنتصر يعاملهم أسوأ من معاملة العبيد.

ولقد تتابعت عملية نشر الجو الأسود والرعب حول الطبقة العاملة المصرية سواء فى الصحف والمجلات أو فى الاخبار المتناقلة والاشاعات، ونشر الصور عن يوم الجزاء فى كفر الدوار، والعرض العسكرى الكبير الذى اقامته قيادة المنطقة الشمالية للجيش فى كفر الدوار لتلاوة الأحكام.

وحتى عشماوى الذى يقوم بتنفيذ احكام الاعدام شنقا دخل الحلبة ضد العمال عندما قال وهو يبتسم بعد تنفيذ الاعدام فى خميس والبقرى:

"الحمد لله، لقد اخمدت انفاس الخيانة التى بدأت فى كفر الدوار وانتهت فى سجن الحضرة" (الأثنين والدنيا ٥٢/٩/١٥ ص١٤).

وبينما كان عمال كفر الدوار يتعرضون لهذه المحنة المأساوية، وفى نفس يوم اعلان الحكم باعدام مصطفى خميس، نشرت الصحف خبر عقد مؤتمر النقابيين برئاسة الفريق عزيز المصرى، وحضره النبيل عباس حليم ومندوب من القيادة، وجاء فى الخبر أن المؤتمر قد شهده أكثر من ألف نقابى يمثلون مائتين وخمسين نقابة، وعقد المؤتمر لتأييد حركة الجيش واستنكار فتنة كفر الدوار (الأهرام١٨/٨/٥٢).

ولقد تذكرت ما كان قبل استقلالية الحركة النقابية عن الشخصيات والاحزاب السياسية، وهى المرحلة التى كان النقابيون قد تخطوها بنجاح منذ فترة غير قصيرة، تذكرت ذلك عندما قرأت بأن الذى اشرف على تنظيم المؤتمر والدعوة إليه هم:

- الدكتور ابراهيم يوسف المستشار الطبى.
- الاستاذ حنفى عبود المستشار القضائي.
- الاستاذ رجاء العزبى المستشار الثقافى.
- الاستاذ عمر عزمى المستشار الصحفى.

وتولى السكرتارية كل من احمد اسماعيل ومحمود أحمد خليل وحليم الدويرى وقد اذاعت السكرتارية بيانا بأسماء النقابات التى حضرته من القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والمدن الأخري، ومن الملفت للنظر أن يكون من بينها نقابة عمال شركة مصرللغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار والتى كان يحاكم عمالها وأيضا نقابة عمال شركة سباهى بالاسكندرية (الاهرام١٨ أو ٢٠/٨).

وهكذا كثر المتحدثون باسم العمال والزاعمون بأنهم وحدهم يمثلون

العمال، وكثيرون منهم كانوا يريدون ركوب فرس الطبقة العاملة المصرية ليجدوا لأنفسهم مكانا قياديا فى النظام الجديد بما فيهم عباس حليم الذى ظل يلعب دورا حذرنا منه كثيرا فى ثلاثينات واربعينات القرن العشرين، حتى فوجئ الكثيرون بنشر أحد التقارير التى كان يرسلها إلى جهات عديدة فى الداخل والخارج ومنها السراى الملكية، عن حركة الطبقة العاملة، وقد اذاع عباس حليم بيانا نشرته الصحف للدفاع عن نفسه فإذا به يثبت باعترافه بعمالته لاعداء العمال وعلى أثر ذلك اجتمعت ما كانت تسمى بقيادة حزب العمال زعامة النبيل عباس حليم وقررت فصله من الحزب لأنه كان يقوم بدور البوليس السياسى (ملحق رقم ١٠).

* * *

وفى يوم ١٩٥٢/٩/٧ تم تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقرى بسجن الحضراء بالاسكندرية (المصرى٩/٨ص٦). وعندما سئل مصطفى خميس بعد تلاوة الحكم عليه أمام غرفة الأعدام عما يريده قال:

"أنه مظلوم ويريد اعادة محاكمته لانه لم يأخذ فرصته أمام المحكمة ولم يقم محاميه باستدعاء شهود النفى الذين طلبهم".

وعندما تقدم منه واعظ السجن الشيخ محمد عبدالحميد الذى حضر التنفيذ وطلب منه النطق بالشهادتين وجه إليه مصطفى خميس سؤالا قائلا:

هل إذا شنقت وأنا مظلوم يرضى الله عنى؟

فأجاب الشيخ: انشاء الله تموت وانت مرضى عنك (أهرام٩/٨/٢٢)

وأما محمد البقرى فقد طلب كوبا من الماء وبكى بشدة وكان خائر القوى

وأكثر من الدعاء على الظالم مرددا إنه برئ لم يفعل شيئا (هكذا ورد فى الصحف)

وشحنت الجثتان تحت حراسة جنود من البوليس والجيش مدججة بالسلاح حيث سلمنا كل إلى أهله، وبعد الدفن وضعت حراسة على كل مقبرة.

ولقى مصطفى خميس ربه دون أن يعلم أن مصلحة البريد المصرية كانت قد صادرت خطابين وصلاها قبل اعدامه وقد ورد أحدهما بالطائرة من لندن والآخر من الارجنتين برسم العامل مصطفى خميس، فاتصل مدير عام المصلحة برئيس الوزراء على ماهر بشأن الخطابين فتقرر فضهما وقراءة محتوياتهما مع بعض المترجمين إذ كتب أحدهما باللغة الاسبانية والآخر باللغة الانجليزية وحرر محضر رسمى بذلك بحضور النائب العام، وكان المفهوم ان لما تضمنه الخطابان علاقة بالتهم التى حوكم من أجلها مصطفى خميس (أهرام٦/٩ص١) ورغم نشر هذا الخبر فى الصحف فإنه حتى الآن لا أحد يعرف شيئا عن محتوى الخطابين ولاشك أنهما كانا فى صالح مصطفى خميس والا لكانت كل الأجهزة بما فيها الصحافة قد فضحت ما فيها بتضخيم كبير.

* * *

وهناك معلومات كثيرة تستحق أن تقدم لتوضيح الصورة، ولكن لضيق المقام اكتفى بذكر بعضها فيما يلى:

١- قام ضابطان من القيادة فى يوم ٥٢/٨/١٩ أى بعد التصديق على الحكم بسماع اقوال مصطفى خميس نحو ساعتين كاملتين ثم عادا وسمعا بقية اقواله فى اليوم التالى ودونا ذلك بمحضر رسمى لرفعه

للمسئولين ، وقد احيطت أقوال مصطفى خميس بسرية تامة ولم يعلم عنها شئ، ولم أجد ما يؤيد أو ينفى عرضها على اللواء محمد نجيب (المصرى ١٩٥٢/٨/٣٠).

٢- فى يوم ١٩٥٢/٨/٢٦ رحل مصطفى خميس إلى القاهرة حيث وصلها فى الثالثة بعد الظهر، وعندما وصل لمكتب اللواء محمد نجيب ولم يجده نقلوه إلى السجن الحربى ثم عاد وقابله فى السابعة والربع مساءًا، وقد صرح محمد نجيب بأنه سيقابل مصطفى خميس مرة أخرى لعله يدلى بمعلومات جديدة، كما قال أنه لم يحدد موعد التنفيذ بعد ولم يصدق على الأحكام الأخرى (المصري١٩٥٢/٨/٢٧).

٣- قال الاستاذ محمد الفولى في بداية مرافعته فى القضية الثانية المتهم فيها محمد البقرى وآخرين: "الواقع أن حادث ١٢و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ الذى وقع فى كفر الدوار له أثره السئ فى نفوس كل مصرى، وأنى نائبا عن الأسرة القضائية والأسرة العمالية استنكر الحادث وسيتنكره كل مخلص وطنى يحب الخلاص والنصر لوطنه، وقد ودع المصريون عهدا مظلما واستقبلوا عهدا فيه العدل والرحمة والاخاء والمساواة، وتنسم الشعب نسيم الحرية وشاهد التشريعات التى تنفعه ولكنها تضر من يعارض الحركة.. وعندما قدمت إلى كفر الدوار وجدت بعد ذلك أن المتهمين الحقيقين ليسوا هم الماثلون أمامكم، وسأبين لكم أن أمرا خطيرا قد جد لمعرفة المدبرين، ونحن فى سبيل تجميع الخيوط نحتاج إلى الاطلاع على المستندات والاوزاق وسنقدم الشهود على المدبرين الذين يتضررون من قانون تحديد الملكية، ونحن نحتاج إلى يومين للاستعداد فى

جناية يطلب فيها اعدام ٢٩ شخص فى الوقت الذى يقف فيه المدبرون بعيدا يضحكون ويسخرون، أما الأسباب التى أطلب التأجيل من أجلها.. الأول الاستعداد والثانى احضار الشهود للنفى ثم هناك شهود على تدبير الحادث من فئة تجمعت لدينا من المعلومات والشهود وان كثيرا من العمال يرغبون فى التقدم إلى الشهادة ولكنهم يطلبون تأمينهم على أنفسهم بعد انتهاء المحاكمة". (المصرى١٧/٨/١٩٥٢).

كلام واضح وصريح، ولكنه ازعج المجلس العسكرى الذى خاف أن تسير الأمور فى غير ما هو راسم وتبرأ ساحة العمال، فانبرى المدعى معترضا بأن الحكمة من تأليف المحكمة تتنافى مع التأجيل أما رئيس المحكمة فقد رفض باسم مصلحة الوطن وقال أنه سيعطى الدفاع ساعة للاستعداد والاطلاع على التحقيق.. ثم طلب المحامى التأجيل لبعد الظهر ولكن رئيس المحكمة قال أن الوطن لا يحتمل التأجيل وحاول المحامى الكلام مرة أخرى ولكن الرئيس رفع الجلسة.

٤- طلب الاستاذ أنورنصيف المحامى فى القضية الثانية الاستعلام من المستشفى عن وفاة العاملين يوم الحادث وقبل حضور قوات الجيش، وسؤال الاومباشى اسماعيل سعد رمضان من قوة الجيش وسؤال الجاويش أحمد شهاب من البوليس الحربى لأهمية ذلك فى الدفاع عن المتهمين.

٥- كان من بين المتهمين الذين قدموا فى القضية الثانية صبى عمره احدى عشرة سنة.

٦- سبقت أحداث كفر الدوار مشكلة عمال شركة البيضا والتى انتهت سلميا.

٧- نشر شرح المدعى لادلة الاتهام في جريدة الأخبار ٨/١٧ص٦ لمن يريد الاطلاع عليها.

٨- وقع رئيس المجلس العسكرى العالى الحكم باعدام مصطفى خميس يوم ١٩٥٢/٨/١٥ وتصدق على الحكم يوم ٨/١٧ ونفذ الحكم باعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى يوم ١٩٥٢/٩/٧ بسجن الحضراء بالاسكندرية.

مابعد تنفيذ الحكم

لم يكن الحكم باعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى وتنفيذه، والذى اعقبه صدور أحكام قاسية على عدد من عمال النسيج فى المناطق الأخري وخاصة فى الاسكندرية لم يكن ذلك كله منهيا للمشاكل والتحركات العمالية رغم ما قدمه متزعمو الحركة النقابية وقتئذ من تنازلات كان اخطرها عدم الوقوف إلى جانب عمال كفر الدوار والاسكندرية المجنى عليهم، ولم يتنبه هؤلاء المتزعمون فى مراحل كثيرة من خطورة تقديم بعض المكاسب الجزئية للطبقة العاملة فى نفس الوقت الذى توجه فيه أقسى الضربات ذات الأثر البعيد إلى قطاعات واسعة من العمال تمتد بعد ذلك لتشمل الكل. وكان بيان الهيئة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات العمال والتى اعلنت أنها اللسان الناطق باسم العمال المصريين جميعا، كان ذلك اللسان قاسيا فى اتهام عمال كفر الدوار بالمارقين والمضللين الذين لن يوفقوا فى ارضاء من يدفعونهم.

وفى نفس الوقت الذى كان فيه عمال كفر الدوار يحاكمون أمام المجلس العسكرى العالي، كانت الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات التى تكونت بموافقة وزارة الشئون الاجتماعية ومصلحة العمل ترسل مندوبيها للاقاليم، ومن ذلك البعثة التى ارسلها فتحى محمد كامل والتى أخذت

تطوف بالمناطق العمالية لدعوة النقابات والمنظمات العمالية للاشتراك في المؤتمر التأسيسى الأول للاتحاد العام. ومن المناطق التى زارتها البعثة منطقة المحلة الكبرى حيث عقد مؤتمر بدارنقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج وحضره ممثلوا نقابات عمال السيارات وموظفو وعمال المحالج وعمال النسيج البدوى وعمال النسيج الميكانيكى وعمال المخابز. ومستخدموا وعمال المحلات التجارية، وناقش المجتمعون أهداف الاتحاد العام وأغراضه ثم قررت النقابات الاشتراك فى المؤتمر التأسيسى ودفعت فعلا قيمة الاشتراك (الأهرام١٢/٩/٩٥ص٨).

وكانت قد وجهت الدعوة لجميع النقابات فى القطركله لحضور المؤتمر التأسيسى الذى تحدد لعقده أيام ١٤ و١٥ و١٦ سبتمبر ١٩٥٢ (ملحق٧) وغطت أخبار الاتحاد العام ومؤتمره التأسيسى على محاكمات عمال كفر الدوار والاسكندرية ومرّ أعدام خميس والبقرى دون أن يجد ما يستحق من اهتمام، وكان لجو الأرهاب العام السياسى والفرحة بتكوين الاتحاد العام للنقابات أثر كبير فى عدم الاعراب عن الشعوز الحقيقى لدى العمال، وأملا فى انتظار المكسب الكبير الذى أوشك أن يتحقق، ولكن.. وكما سبق أن قلت.. يافرحة ما تمت.

نشر الاعلان عن المؤتمر التأسيسى يوم ٩/٩ وبعد اعدام خميس والبقرى بيومين، وبعدها بثلاثة أيام فى ١٩٥٢/٩/١٢. نشرت الصحف نبأ تأجيل المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات (ملحق٨) وكان هذا الخبر مفاجأة غير متوقعة من جانب العمال الذين ركبوا الموجة والذين كانوا يرون أن تكوين الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصرى اصبح أمرا محققا، خاصة وانهم

كانوا يتفاهمون مع السلطات والمسئولين في وزارة الشئون الاجتماعية ومصلحة العمل على كل ما كانوا تتخذونه من خطوات، وداخلتهم حسرة تلقى الطعنة حيث كانوا ينتظرون المن والسلوى، وفقد بعضهم توازنه واتزانه ولعل اصدق تعبير على ذلك البيان الذى اصدرته الهيئة التأسيسية تعقيبا على تأجيل المؤتمر والذى نشر فى الصحف فى نفس يوم نشر خبر التأجيل.

والذى كان يتضح بالاستسلام القهرى وقلة الحيلة وقد جاء به:

"ولا يسع الهيئة الا أن ترضي بهذا التأجيل اظهارا للنوايا الطيبة وايمانا منهم بان هذا العهد عهدهم، وانهم يرون ما يراه رجاله الاحرار". وانتقل القلق من بين صفوف الطبقة العاملة المصرية إلي وفد عمال السودان الذى كان قد حضر برئاسة محمد السيد سلام لحضور المؤتمر التأسيسى، وأعرب الوفد عن قلقه فى مقابلة له مع وزير الشئون الاجتماعية الذى صرح بعد ان غطاه الحرج بقوله أنه: "أول المؤمنين بضرورة وجود اتحاد عام لنقابات العمال فى مصر ليقوم بدوره فى توجيه النقابات وتنظيمها وتطهيرها ونشر الوعى بين صفوف الطبقة العاملة، ولكن التشريعات العمالية لم ينص فيها على وجود هذا الاتحاد، وتقوم الوزارة الآن بتعديل هذه التشريعات وتوحيدها لتلائم عهد الاصلاح الجديد، وسيوضع فى قانون النقابات عند تعديله نص صريح يقضى بقيام هذا الاتحاد".

وعقب ذلك مباشرة اصدرت وزارة الشئون الاجتماعية بيانا جاء به "انها معنية اشد العناية بشئون العمال، فقد بدأت عملها فى العهد الجديد باعادة النظر فى التشريعات العمالية حتى تضمن للعمال حياة حرة كريمة، تتسق مع ما أخذ العهد الحاضر نفسه به أمام الأمة وتبغى الوزارة مع الهيئة

التأسيسية للاتحاد العام للنقابات بالقطر المصرى على تأجيل المؤتمر الذى كان مزمعا عقده، ومع ذلك فان وزير الشئون الاجتماعية قد صرح بأنه وافق على عقد المؤتمر خلال الشهور الثلاثة القادمة (الأهرام ٩/١٧ص٨).

لقد كانت اللطمة التى وجهت إلى الطبقة العاملة المصرية عامة وعمال النسيج خاصة فى شخص عمال كفر الدوار والاسكندرية وما ترتب عليها من فرض جو من الارهاب القاسى على حركة العمال الكفاحية، كان ذلك كافيا لاحداث موجة جذر عنيفة انتهى فيها كل ما أعلن عن اصلاحات للعمال وعلى رأسها الاتحاد العام لنقابات العمال الذى لم يكوّن الا فى يناير ١٩٥٧ وفى حصن السلطة أيضا.

وفى نفس الوقت اطلقت يد اصحاب الاعمال ومديرى الشركات فى اضطهاد العمال بالفصل وتخفيض الأجور والسجون والمعتقلات، ولكن العمال لم تمت روحهم كما توهم البعض، بل أنهم فى اليوم التالى لاحداث كفر الدوار فى ٥٢/٨/١٤ زار لفيف من عمال شركة الغزل الأهلية المفصولون دار جريدة الأهرام وقدموا قوائم باسماء العمال المفصولين وقالوا أنهم قد ابرقوا إلى المسئولين يرجون منهم العمل على اعادتهم إلى أعمالهم (أهرام ٥٢/٨/١٥ص٨).

واستمرت مقاومة العمال لمحاولات تشريدهم والاعتداء على حقوقهم إذ تلقت وزارة الشئون الاجتماعية كثيرا من الشكاوى عن اضطهاد وفصل العمال من المؤسسات التى يعملون بها دون أسباب تدعو لذلك وقد بحث محمد فؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية هذه الشكاوى وتأكد من صحة أغلبها، كما أن موجة الاضطهاد تصاعدت بعد احداث مارس ١٩٥٤ حيث

قبض على كثير من القادة النقابيين وزعماء العمال الحقيقيين ومعهم بعض من ركبوا الموجة فى البداية واودعوا المعتقلات ثم صدر قرار بوضع المعتقلين فى السجون وكان ذلك يحدث لأول مرة في تاريخ مصر ولم يفرج عنهم إلا بعد اعلان الدستور والتحول الكبير فى سياسة مصر الداخلية والخارجية عام ١٩٥٦ وان ظلت السلطة تعامل زعماء العمال الذين لم يخضعوا لها خضوعا كاملا معاملة الاعداء.

واكتفى بهذا القدر للاشارة فقط إلى ما أعقب احداث كفر الدوار من اثار بين الطبقة العاملة، وفى نفس الوقت عن بداية موقف جديد بين الطبقة العاملة وحركة الجيش التى تطورت إلى ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢، ولم يكن موقف المتزعمين والانتهازيين بين الذين ركبوا الموجة املا فى نفع شخصى والذين ذكر اللواء محمد نجيب اسم واحد منهم فى كتابه، لم يكن ذلك الموقف الا مساهمة غير شخصية فى كل ما تعرض له الشعب المصرى والطبقة العاملة المصرية من نكسات.

الحكم باطل

تعتبر المحاكمة التى تمت لعمال كفر الدوار والاسكندرية فى اغسطس وسبتمبر ١٩٥٢ باطلة والاحكام التى صدرت عنها باطلة أيضا لأسباب كثيرة منها:-

١- ان المحاكمة قد تمت من محكمة غير مختصة لأن المدنيين قد حوكموا أمام مجلس عسكرى عالي، وقد قال رئيس المجلس نفسه أن هذا فى حدود علمه قد تم لأول مرة.

٢- استحالة تحقيق العدالة فى المحاكمة بسبب ضخامة عدد المتهمين وضيق الوقت بصورة فجة سواء فى التحقيق أو المرافعة أوسير المحاكمة أو الموقف من الشهود.

٣- أن ضمير مصدر الحكم كان يؤرقه لشعوره بظلم الحكم الذى أصدره وسوف أكتفى هنا فقط بنص ما جاء على لسان عبدالمنعم أمين فى جريدة الوفد يوم ٣١ يولية ١٩٨٨ حيث قال "لم أندم على قرار الاعدام ولكن أنا بعد ما قررت الحكم كمحاكمة عسكرية ظللت بعدها ١٥ يوما لا أنام ... اصحو من النوم مفزوعا.. لماذا؟ لا أعرف.. لا استطيع أن أقول لكم هذا كان شعورا طبيعيا، أى شخص تقول له أنت ميت وأنت محكوم عليك بالاعدام، واذكر أننى لم أقرأ حكم الاعدام رغم أننى كنت رئيس المحكمة، كلفت عاطف نصار بأن يقرأ حكم الاعدام بالنيابة عنى، أنني

كنت ارتعش وهو يقرأ الحكم، وقد جاءتنى عشرات البرقيات من الدول الشيوعية لايقاف قرار الاعدام ولكننا لم نلتفت إليها" هذا بالاضافة إلى اعترافه بأن تحركات العمال فى كفر الدوار لم تكن موجهة ضد الثورة بالذات!! واذا اهتز ضمير القاضى بطل الحكم وخاصة بالاعدام.

٤- ان الحكم قد صدر بالاغلبية لاصوات مجلس قيادة الثورة بينما أحكام الاعدام فى جميع انحاء العالم لا تصدر الا بالاجماع وبعض الدول قد الغت حكم الاعدام اصلا، وإذا كان هناك أدنى شك فى ثبوت جريمة عقوبتها الاعدام ومهما كان الشك ضئيلا تحول الحكم إلى الاشغال الشاقة إن لم يكن بالبراءة.

٥- لم يكن ضمير من صدق على الحكم مرتاحا له لأنه استند إلى تقارير البوليس السياسى التى يشك فى صدقها وهو رجل القانون، ويكفى أن نورد هنا نص ما قاله محمد نجيب فى كتابه- كلمتى للتاريخ- بعد أن قابل مصطفى خميس فى مكتبه بالقيادة، وبعد أن وصف دخول خميس عليه بأنه كان ثابتا ورفض الاعتراف بما طلبوا منه الاعتراف به على أى شخص أو هيئة رغم رجاءات محمد نجيب الذى قال "وقد خرج مصطفى من مكتبى وقد اثقل الحزن قلبى بعد أن صدقت على الحكم" ولماذا أثقل الحزن قلبه؟.

لهذا

فإننا ندعو باصرار إلى إعادة محاكمة الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقري ورد الاعتبار إليهما، ولنذكر دائما آخر كلمات مصطفى خميس وهو أمام غرفة الاعدام

"إننى مظلوم واطلب اعادة محاكمتى"

خاتمة

لقد اكتفيت بالحديث بالتفصيل عن محاكمة مصطفى خميس، وتعرضت فى إيجاز للاشارة إلى الاحداث والقضايا الأخري، لأنى رأيت أن فيما ذكرته الكفاية لتوضيح هدفى ولانى لا أقدم هنا عرضا شاملا لقضية عاملين اغدما وعمال آخرين قتلوا أو دخلوا السجن وإنما اردت فقط اثارة القضية موجها رجائى وندائي إلى جميع رجال القانون والقضاء والعدالة والدفاع فى مصر، املا فى أن يخرج من بين صفوفهم من يتبنى قضية اعادة محاكمة الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقرى وكذلك إعادة محاكمة كل العمال الذين ادينوا ظلما، آملا أن تتم المحاكمة بعيدا عن الجو الذى جرت فيه المحاكمات الأولي، ذلك الجو الذى اتسم بالرعب والارهاب والعصبية والذى جعل المحاكمة- كما ارى- غير عادلة لا فى مقدماتها ولا فى وقائعها وملابساتها ولا فى نتيجتها وما ترتب عليها من آثار.

ذلك الجو الذى جعل العمود الفقرى لدوافع التصديق على الأحكام هو تقارير البوليس السياسى المضللة، كما قال محمد نجيب نفسه الذى صدق على الاحكام، وإما رفض العامل مصطفى خميس فى شجاعة عمالية بأن يوافق محمد نجيب ويستجيب لرجائه بأن يعترف ولو بالكذب على أن وراء

هيئة أو أشخاصا حرضوه واستمر الرفض حتى فى آخر فرصة لنجاته، فان ذلك دليل على براءة مصطفى خميس وليس مبررا لاعدامه.

* * *

وفى نفس الوقت فإننى اتوجه إلى ضمير كل من شارك فى خلق الاحداث وتدبيرها وهم بالقطع من غير العمال، ان كان لدى احدهم بقية من ضمير، ان يتقدم للعدالة بما لديه من معلومات عن وقائع ومؤامرات واحداث اشترك فيها وفى تدبيرها باية صورة مباشرة أو غير مباشرة، لما فى ذلك من المساعدة فى كشف المتآمرين الحقيقيين سواء كانوا من رجال البوليس السياسى أوغير السياسي، أو من رجال الجيش والمخابرات أو من المدنيين العاملين فى الشركة أو خارجها، اتوجه إلى من لديه ضمير أوبقية من شرف من كل هؤلاء ان يتقدم بما لدية من معلومات، ومن يكتمها فانه آثم قلبه وسوف تكون الشهادة أو الاعتراف كفارة له، أما الاقطاعيون والرأسماليون فإنى فاقد الأمل منذ أمد بعيد فى أن تكون لهم صلة بالانسانية فضلا عن استيقاظ الضمير.

* * *

واتوجه أيضا إلى جميع العمال والموظفين الذين عايشوا أحداث القتل والتخريب والاعتداء الوحشى على العمال وحضروا المحاكمة- وقد سمعت من بعضهم الكثير مما لم اذكره لتحفظهم فى ذكر اسمائهم والتوقيع على أقوالهم- اتوجه إلي هؤلاء إذا ما قدر للمحاكمة أن تعاد أو حتى ظهرت بوادر اقامها ان يتقدموا بتفاصيل شهادتهم عما رأوه بعد أن زالت ظروف

الارهاب التى منعتهم من تقديمها من قبل أما خوفا من البطش بهم كما قال الاستاذ محمد الفولى فى مرافعته، وأما اقتناعا بعدم جدوى الشهادة فى انقاذ الابرياء من العمال وأما لرفض المحكمة سماع شهادتهم خاصة وقد كان لدى الغالبية العظمى من العمال وحتى من اهالى كفر الدوار والاسكندرية قناعة بان الاحكام جاهزة وان المحاكمة ليست الا لاضفاء الشرعية الشكلية على التنفيذ.

* * *

وليس فيما اطلبه بدعة أو تخريفا، ولكننى ارجو أن يعيد التاريخ نفسه عندما اعيدت محاكمة عمال شيكاغو بعد اعدامهم بسنوات بناء على اعتراف ضابط البوليس الذي القى القنبلة وسط مظاهرة العمال السلمية تنفيذا للمؤامرة التى دبرها اصحاب الاعمال بهدف ضرب حركة العمال الكفاحية والقضاء على تنظيماتهم النقابية.

ومن المعروف ان هذا الضابط قد استيقظ ضميره وهو على فراش الموت فأعترف بتفاصيل المؤامرة وبناء على ذلك اعيدت محاكمة العمال الذين كانوا قد اعدموا وبرئت ساحتهم ورد اليهم اعتبارهم، وحتى اليوم يحتفل عمال العالم فى أول مايو من كل عام تمجيدا لذكراهم واصبح ذلك اليوم عيداً عالميا للعمال.

واني لعلى ثقة من أن اليوم الذى ستعد فيه محاكمة خميس والبقرى آت لا ريب فيه ان لم يكن اليوم فغدا أو بعد غد.. وان كنت ارجو ان يتم ذلك فى حياتي فأسعد سعادة مضاعفة.

* * *

وفى النهاية!! من هو أو من هم الذين سيتولون تبنى القضية واثارتها، ثم متابعتها حتى نهايتها.

تلك هى البداية.. وتلك هى القضية

أغسطس ١٩٨٨

طه سعد عثمان

شبرا الخيمة

ملحق رقم ١
برقية من أهالى المحلة الكبرى إلى الصحف
عن موقفهم من حركة الجيش

أهالى المحلة الكبرى أفرادا وجماعات وهيئات يعلنون تكذيب الشائعات المفرضة الدنيئة عن بلدنا الواعى الأمين، وإن ما يذاع منا محض افتراء ولا أساس له من الصحة، وقد اعلنا منذ اللحظة الأولى ومازلنا نعلن تأييدنا المطلق لحركة الجيش المباركة ولحكومتنا الساهرة، وإننا إذ نبادر بإعلان هذا البيان نؤكد للمستفسرين وسائر الشعب فى وادى النيل هدوءنا الشامل وصدق وطنيتنا ومطلق تأييدنا للبطل المجاهد محمد نجيب والرئيس على ماهر والله المسئول أن يرعى الكنانة برعايته ويقطع دابر المفسدين ويؤيد خطى الساهرين على التطهير الشامل بالتوفيق والسداد، إنه سميع مجيب

محمد سبله: عضو البلدية
محب العرابى: عن البلدية
خليل النمراوى: عن التجار
عبدالمجيد أحمد: عن الأطباء
كمال إبراهيم: عن المحامين
أنور حوطر: عن المقاولين
حسن المسيرى: عن الترزية
الششناوى الفولى: عن مصانع التجهيز
أحمد العرابى: عن المعلمين
إبراهيم الشاذلى : عن النقابات
أحمد الشندى: عن موظفى شركة مصر
فرج لبيب: عن عمال شركة مصر
محمد نصر: عن أصحاب الأعمال

ملحق رقم ٢
أسماء بعض رجال النيابة العامة
الذين اشتركوا فى تحقيق الأحداث

الأساتذة:

محمد العيسوى: المحامى العام

عبدالحميد لطفى: رئيس النيابة

عباس رمزى: الوكيل الأول

عبدالرحمن الوكيل: محكمة الاسكندرية الكلية

عبدالرحيم مختار: وكيل نيابة المنيا

محمد حسنين

عماد دكرورى	محمود عثمان	سيد العيسوى
محمود محمد محمود	محمد حسن	سعيد عبدالماجد
مصطفى عثمان	فريد فهمى	أحمد طاهر خليل
أمين أبو العلا	محمد عبدالكريم	عادل مرسى

أسماء بعض الاساتذة المحامين:

محمد الفولى: مستشار النقابات وترافع عن مصطفى خميس ومحمد أبو اليزيد ويوسف مغازى

عشم فريد: وترافع عن يوسف مغازي

حسن حسنى: وترافع عن أحمد عبدالمقصود رزق

أنور نصيف: وترافع عن محمد مصطفى وعبدالواحد مصطفى وأحمد حامد دسوقى ويوسف حسن أحمد وعطية محمود مصطفى.

أسماء بعض شهود النفى

زكى معوض حسنين: استشهد به محمد البقرى

أنور عشرى والشيخ عبدالمقصود رزق: استشهد بهما أحمد عبدالمقصود رزق

علوى يسن والسيد عبدالمجيد جابر وصالح محمد على: استشهد بهم يوسف مغازى

محمد مبروك السيد: استشهد به يوسف حسن محمد

رشاد ناطوره: استشهد به محمد مصطفى عيد.

مستخرجة من الصحف التى تابعت نشر اخبارالتحقيقات والمحاكمة

ملحق رقم ٣
(مارقون ومضللون لن يوفقوا لارضاء من يدفعهم)
بيان الهيئة التأسيسية
للاتحاد العام لنقابات العمال المصرية

وصل إلى علم الهيئة التأسيسية للاتحاد العام لنقابات المصرية ان افرادا من اعداء العمال والوطن ارادوا ان يسيئوا إلى وطنية الطبقة العاملة محرضين من بقايا واذناب الرجعية والاستعمار، والذين يريدون ان يجمعوا شتاتهم ليعيشوا بعد أن وضحت للشعب مؤامراتهم الدنيئة.

والهيئة التأسيسية للاتحاد العام وهى اللسان الناطق باسم العمال، والتى عبرت فى مقابلاتها للقائد العام عما يكنه العمال ويرجونه لهذه الحركة المباركة من تقدم نحو تحريرالوطن وتطبيق الدستور، يسرها أن تعلن فى وضوح ان هؤلاء المارقين والمضللين لن يوفقوا فى ارضاء من يدفعهم.

فالهيئة التأسيسية باسم العمال تستنكر هذه الاعمال الاجرامية التى لا تفيد الا اعداء الوطن والعمال، كما ترجو ان يؤخذ هؤلاء المجرمون بشدة حتى تضمن تحرير الوطن وتوحيد صفوفنا فى ظل حياة دستورية كريمة.

ان الهيئة تهيب بالعمال ان يكونوا على يقظة تامة من المؤامرات التى تحاك لهم ولبلادهم، وان يكونوا شديدى التمسك بالامن والنظام والايستجيبوا لاى استفزاز من جانب الوصوليين والنفعيين من العهد البائد وتعزيز العملاء المحرضين من اذناب القلم المخصوص والبوليس السياسى.

الأهرام ١٩٥٢/٨/١٠ ص٩

ملحق رقم ٤

بعض شهود الاثبات

فى القضية الثانية المتهم فيها ٢٩ عاملا

١- محمد حسين الجمال مدير عام الشركة

٢- الصاغ محمد ناجى داوود- قائد قوة الجيش

٣- اليوزباشى حسين على نعمة- معاون بوليس المصنع

٤- محمود السيد تمام- الضابط المدنى بالمصنع

٥- حنفى محمود شاهين- كاتب نيابة أبو حمص

٦- الجندى سعد فرج ميخائيل- الذى سقط على الأرض وكسرت بندقيته

٧- الملازم منير عبدالعظيم- من قوة الجيش

٨- اليوزباشى محمد راشد حنفى- ضابط مباحث المديريه (البحيرة)

٩- وكيل اومباشى أحمد إبراهيم عطا الله- من قوة الجيش

١٠- حامد مغازى بلتاجى- قائد سيارة أجره

١١- إبراهيم- وكيل شيخ خفراء المصنع

١٢- عيد سليم- خفير المصنع

١٣- الاومباشى عطية عبدالحميد محمد

١٤- جمال قطب إبراهيم- عسكرى من قوة بوليس المصنع

١٥- عبدالمنعم أبو العينين مهندس بالشركة

١٦- محمد عبدالجواد عيسى - مهندس بالشركة

١٧- الملازم ثان أحمد عبدالهادى نصار- ضابط بوليس كفر الدوار

١٨- عبدالمنعم الالفى- من خفراء المصنع

١٩- الكونستابل مصطفى على المرسى

٢٠- البوليس الملكى محمد فهمى عبدالواحد

٢١- فؤاد محمد منصور- من قوة بوليس كفر الدوار.

٢٢- عاشور على عبدالله- = = = =

٢٣- السيد متولى الباز- = = = =

٢٤- يوسف مصطفى بدوى- = = = =

٢٥- محمد حسن غزال - = = = =

٢٦- زكى معوض حسين- من قوة المطافئ.

٢٧- حامد إبراهيم عامر- ....

٢٨- محمود محمد أبو الليف- ....

وهؤلاء من توصلت إلى أسمائهم وما أمكن الحصول عليه من معلومات عنهم.

ملحق رقم ٥

الأحكام فى قضية الاسكندرية للغزل والنسيج

رقم	الاسم	الحكم	رقم	الاسم	الحكم
١	مصطفى محمد قويسة	سنتين مع	١٣	محمد عرفة محمد	الحبس
٢	حامد محمد البرى	الشغل وغرامة	١٤	محمد نصر شلتوت	سنة
٣	على ابراهيم مبارك	٢٠ جنيها	١٥	حسن الششتاوى	واحدة
		لكل منهم	١٦	صبحى أحمد عبد الجواد	مع
			١٧	محمد غنيم الشرقاوى	الشغل
٤	شعبان امين	سنة ونصف	١٨	محمد عبد الرحمن	وغرامة
٥	ابراهيم حمروش	مع الشغل	١٩	عبد الحميد على	جنيه
٦	احمد محمد الشرنوبى	وغرامة مائة	٢٠	ربيع محمد فضل الله	لكل
٧	عبد المنعم عبد القادر	جنيه لكل	٢١	جلال حسين الطنطاوى	منهم
٨	زكريا محمد احمد	منهم	٢٢	عبد الجواد شاشة	
٩	عبد العزيز محمد سعيد		٢٣	زكى عباس روكة	
١٠	يس احمد محفوظ		٢٤	كامل احمد البداوى	
١١	على قناوى الجوهرى		٢٥	حمدى عبد الحليم موسى	
١٢	عبد اللطيف سليمان				

*التهم الموجهة إليهم:

في يوم ١١ و١٢ اغسطس بدائرة قسم المنتزة

١- المتهمون جميعا بصفتهم اجراء فى مصنع شركة الاسكندرية للغزل والنسيج يقومون بعمل لسدّ حاجة عامة، تركوا عملهم وامتنعوا عنه عمدا

٢- المتهمون الأثنى عشرالاوائل حرضوا مستخدمين واجراء يقومون بعمل لسد حاجة عامة على أن يتركوا عملهم وذلك بان طلبوا إلى عمال مصنع شركة الاسكندرية للغزل والنسيج التوقف عن العمل وتركه

* ملاحظة:

لم تنظر قضية هؤلاء العمال أمام المجلس العسكرى العالى كما كان مقررا والذى حاكم عمال كفر الدوار فى القضايا الثلاثة، وذلك لأن النائب العام اشار عند عرض القضية عليه بمحاكمة المتهمين عن تهمة جنحة وليست جناية، كما اشار بأن تحفظ القضية بالنسبة للاتلاف وقيدها ضد مجهولين مع تقديم القضية لمحكمة عسكرية عادية.

ملحق رقم ٦

من بيان الحكومة فى ١٤/٨/١٩٥٢

فى الوقت الذى تنهض فيه الحكومة بالعمل الحاسم السريع لتخليص نواحى المجتمع المصرى من عوامل القلق وأسباب الشكوي، وتهدف إلى جعل الموظف خادما أمينا للشعب، وتعمل بالطرق المنتجة لتيسر للفقير سبل العيش، واطلقت الحريات فرفعت ألرقابة عن الصحف وافرجت عن المعتقلين ليعبر المواطن عن اماله والامه بالطرق المشروعة، وبعد اسبوعين فقط من نهوض الحكومة بهذه الاعباء الجسام ودون انتظار لنتائجها الطيبة المثمرة، تقوم فئة تنتسب مع الاسف إلى الطبقة العاملة الكادحة التى اثبتت كل الظروف والمواقف صدق وطنيتها وجليل تضحياتها من أجل مصر وعرفت البعد عن العنف والميل للكسب الحلال...

إن مشاكل العمال ومستقبل حياتهم وابنائهم وعائلاتهم وحقهم فى حياة حرة كريمة هو فى طليعة ما تعالجه الحكومة.. لهذا آلت الحكومة على نفسها الا تتوانى فى الأخذ بناصية المحرضين والمدبرين والقائمين بهذا الشغب، وفى سبيل مصر سيؤخذ بالشدة كل عابث.

وقد كلف النائب العام ورجاله بالتحقيق فى هذه الحوادث التى تعتبر فى هذا الوقت بالذات خيانة وطنية..

إننا نتوجه إلى العمال فى جميع أنحاء البلاد ان يطمئنوا كل الاطمئنان إلى شعور الحكومة نحوهم، بل سوف يرى العمال من نتائج سياسة هذه

الوزارة لصالحهم أنها تسبقهم إلى تحقيق مطالبهم العادلة، وانها لننبههم فى الوقت نفسه إلى ان هذا العبث يضرسلامة الاقتصاد القومى للبلاد الذى تعمل الحكومة علي تدعيمه وتنميته لرفع مستوي معيشة العامل والفلاح والمواطنين جميعا فى المقام الأول.

وإننا ننتهز هذه الفرصة لنكرر لسكان البلاد كافة وطنيين وأجانب ما قطعناه من عهد بأن أموالهم وارواحهم وامنهم وطمأنينتهم هي فى المكان الأول من عناية هذه الحكومة واهتمامها.

المصرى ١٤/٨/١٩٥٢ ص٤ بعنوان (بيان من الحكومة عن الحوادث التى وقعت أمس).

ملحق رقم ٧

تكوين اتحاد عام لنقابات العمال

عقد مؤتمر عام لبحث لائحة النظام الاساسى للاتحاد

كانت اللجنة العليا المشكلة لتوحيد القوانين العمالية ووضعها فى قانون واحد قد رأت تعديل قانون النقابات العمالية، ولكن مصلحة العمل رأت بالاتفاق مع ادارة النقابات تكوين اتحاد عام للنقابات المصرية على أن توضع له لائحة نظام اساسى يقوم مقام قانون النقابات وقد وجهت الدعوة لجميع النقابات لحضور مؤتمر عام تحدد له أيام ١٤ و١٥ و١٦ سبتمبر الحالى لدراسة النظام الأساسى للاتحاد.

وقد تحددت اغراض الاتحاد فى الدفاع عن المصالح النقابية فردية كانت أم مشتركة، والعمل على تحسين العلاقات بين النقابات واصحاب الأعمال وتدعيم الروابط بين النقابات المنطوية تحت لواء الاتحاد، ورفع المستوى التنظيمى والثقافى والاقتصادى والاجتماعى للنقابات المصرية، وتنظيم العلاقة بين الحركة العمالية المصرية والحركة العمالية الدولية.

وقال مسئول فى مصلحة العمل أنه من الملاحظ أن الاتحادات العمالية عظيمة الأثر فى الدول الكبرى، وهى عنصر هام فى كسب الرأى العام العالمى وكثيرا ما كنا نهاجم فى الخارج ويسخر من ديمقراطيتنا الشكلية لمجرد ان العمال المصريين محرومون من تأليف الاتحاد العام للنقابات.

ثم أن هذا الاتحاد يجمع الحركة النقابية تحت قيادة واعية مسئولة

تستطيع توجيه كتلة العمال التوجيه الانسانى السليم، وتحول بين العناصر الغريبة والدعايات المفرضة وبين التسلل إلى حركة العمال، كما أن وجود هذه القيادة العمالية هو إحدى الوسائل للتعاون المستمر والتفاهم المتبادل بين الحكومة والعمال.

البلاغ ١٩٥٢/٩/٩ ص٥

ملحق رقم ٨
تأجيل عقد المؤتمر التأسيسي
للاتحاد العام للعمال

دعا بعض مندوبي العمال إلى عقد مؤتمر عام لتكوين اتحاد عام ينعقد في أيام ١٤ و١٥ و١٦ سبتمبر الجاري، ولكن نظرا لان الجهات المختصة قد تلقت كثيرا من الشكاوى من أن انتخاب الكثير من النقابات الحالية قد تم في العهد الماضي وشابها كثير من الضغوط والتأثير الخارجي، وان تصحيح الاوضاع النقابية يجب أن يسبق تكوين الاتحاد العام نظرا لان الوزارة بصدد اعداد تنظيم الشئون العمالية تنظيما شاملا على أسس جديدة تتفق مع مبادئ حركة التحرير وتكفل للعمال اقصى الضمانات في حياتهم ومعاشهم وتيسر لهم حسن اختيار ممثليهم في النقابات بحرية كاملة.

ولهذا فقد رؤى تأجيل المؤتمر إلى موعد يحدد فيما بعد

المصري ١٩٥٢/٩/١٢ ص٧

ملحق رقم ٩
موقف الهيئة التأسيسية
لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى
من تأجيل المؤتمر المحدد له ١٤ و١٥ و١٦ سبتمبر

على أثر الاعلان عن تأجيل المؤتمر التأسيسى الأول لاتحاد نقابات عمال مصر، اجتمعت الهيئة التأسيسية مساء يوم ١٩٥٢/٩/١٢ بدار نقابة عمال الشركة الشرقية بالجيزة، شهده ممثلو هذه النقابة ونقابات عمال التنظيم وعمال الترام وعمال المطابع وعمال المدابغ وعمال ماركونى وعمال الفنادق وعمال المحال العامة وعمال السيارات وعمال المياه ومستخدمى سوكونى فاكوم ومستخدمى وعمال دور السينما وعمال شركة الامنيبوس المصرية العمومية وعمال ترام مصر الجديدة، وبعد البحث اصدروا البيان التالى:

اطلعت الهيئة التأسيسية لاتحاد عمال النقابات على ما نشر بالصحف اليوم ٩/١٢ بشأن تأجيل انعقاد المؤتمر التأسيسى للاتحاد.

والهيئة وقد كانت أول المؤيدين للعهد الجديد، رأت التعجيل بعقد هذا المؤتمر لإعلان تأليف الاتحاد العام باعتبار ان وجوده هو احدى الوسائل لتعاون العمال مع العهد الجديد، وحرصت على أن تحيط السلطات علما بجميع الخطوات التى اتخذتها لعقد المؤتمر.

واليوم وقد رؤى تأجيل انعقاده لظروف مختلفة، ترى الهيئة ان الاتحاد هو الاداة الفعالة لتطهير الحركة النقابية مما يشوبها — من العناصر الغريبة

عن العمال، ولا يسع الهيئة الا أن ترضى بهذا التأجيل اظهارا لنوايا العمال الطيبة، وإيمانا منهم بأن هذا العهد عهدهم وانهم يرون ما يراه رجاله الاحرار.

الاهرام ١٩٥٢/٩/١٣

ملحق رقم ١٠
بيان من عباس حليم

نشرت احدى الصحف صباح امس مازعمته تقريرا مرفوعا منى إلى الملك السابق، والحقيقة أن هذا التقرير وغيره من التقارير المختلفة عن تطور الحركات الثورية والشيوعية فى مصر وفى الشرق الأوسط يقوم باعدادها قسم خاص بحزب العمال وهو الحزب الذى يمتاز عن جميع الاحزاب المصرية بمقاومة الحركات الشيوعية فى مصر وفى الشرق الاوسط، ويطبع من كل تقريرخمسمائة نسخة توزع على جميع الهيئات المختصة فى مقاومة الشيوعية.

وأول نسخة من هذا التقرير سلمت يدا بيد للرئيس على ماهر فى وزارته السابقة، وقد حدث ان اهملت النظر فى توزيع هذه التقارير عليه حتى صدر احدها مشتملا على ملابسات ابعاد ملك الاردن السابق عن العرش فى العام الماضى ووقعت نسخة من هذا التقرير فى يد الملك السابق فسألنى عن السبب الذى يحول دون اطلاعه على مثل هذه التقاريرالدولية الهامة وطلب ارسال ثلاث نسخ من كل تقرير قام ويقوم باعداده قسم المراقبة فى حزب العمال، وبناء على ذلك ارسل له المطلوب عند صدوره.

وبهذه المناسبة فان ما اشتملت عليه هذه التقارير بالنسبة للحركة الشيوعية هينّه جدا إلى جانب ما هو تحت الطبع

عباس حليم

الاهرام ١٩٥٢/٨/١٩ ص٩

ملحق رقم ١١
بيان الهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال مصر

ياعمال مصر..

فى هذه اللحظة التاريخية التى اطاحت فيها بلادكم بالمستبدين من حكامها الطغاه، واستعادت مكانتها وهيبتها على يد جيشها الباسل، وفى هذا الوقت الذى تفتحت فيه أبواب الأمل أمام الشعب بعد أن انقشعت غمة الماضى بمظالمه وطغيانه، وفى هذا الوقت الذى يترقب فيه العالم باسره حركات مصر وشعبها الخالد.

وفى هذه اللحظة الحاسمة تأبى الرجعية المتهالكة واذناب الاستعمار والمأجورون ومثيرو الفتن والقلاقل الا ان يسيئوا إلى الوطن والا أن يندسوا بين اطيب عنصر فى الأمة لتحريضهم على أعمال التخريب وتدبيرالمؤامرات الاجرامية.

والهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات العمال التى بكرت إلى كشف القناع عن وجه الرجعية المتهالكة وفضح دسائسها لتستنكر هذه الأعمال التخريبية ولايسعها إلا أن تهيب بولاة الأمور أن يأخدوا المارقين والمندسين فى صفوف العمال بالشدة الكفيلة بوقف دسائسهم وجرائمهم حتى يصبحوا عبرة لكل من تسول لهم انفسهم الاندساس فى صفوف العمال والاساءة إلى الطوائف الكادحة النظيفة.

والهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال القطر المصرى التى تؤيد حركة

الجيش وتعذها تجاوبا صادقا لما فى نفوس العمال من أمال، وترى فيها امتدادا لنضالهم قد اوقفت اضرابات كادت ان تتم كأضراب عمال النقل المشترك بالقطر المصرى الذى كان قد تقرر قبل قيام الجيش بحركته المباركة، فالهيئة لا تتوانى عن بذل الجهود لتدعيم وحدة الجيش والشعب.

ياعمال مصر.. إننا نحذركم من المؤامرات التى يديرها حارقوا القاهرة السابقون لكى يدفعوا حركتكم بدافع التخريب ويفصلوا بينها وبين حركة الجيش التى جاءت لتكمل نضال الشعب فى سبيل الحرية والعدالة.

ياعمال مصر.. إن الحركة العمالية المصرية تقف اليوم جنبا إلى جنب مع حركة الجيش لتحقيق امال شعب وادى النيل فى ظل الحرية والدستور.

المصرى ١٩٥٢/٨/١٥

ملحق رقم ١٢
اسماء من اعتقلوا من السياسيين القدامى
فى يوم اعدام خميس والبقرى

محمد فؤاد سراج الدين	عبدالعزيز البدراوى	الأمير سعيد حليم
ادجار جلاد	عبدالحميد سراج الدين	محمد صبيح
حامد جوده	حافظ عفيفى	إمام الشيمى
ابراهيم عبدالهادى	صلاح مرتجى	مصطفى فهمى
د.يوسف رشاد	لواء عمرحسن	بكباشى اسماعيل المليجى
مهندس/عثمان محرم	سعد الدين السنباطى(بوليس)	محمد غزالى
ممدوح رياض	حسن يوسف	على الزير
أحمد عبدالغفار	أحمد نجيب الهلالى	النبيل عباس حليم
بكباشى احمد يوسف	حبيب عبدالوهاب حسنى المحامى	
يوزباشى محمد بيومى الدقى	أحمد مرتضى المراغى	
فؤاد اباظة	محمود سليمان غنام	
يسن سراج الدين	اللواء وحيد شوقى	الضابط كمال رياض
سيد سالم	على الرحال	على الخشخانى
البير مزراحى	د.أحمد النقيب	خليل الجزار
أحمد كمال عبدالرازق	عبدالمجيد إبراهيم صالح	حافظ شيحا
(ملازم أول بوليس) عبدالله صادق	لواء أحمد طلعت(حكمدار القاهرة)	

مصطفى صادق (عم الملكة ناريمان)   الهامى حسين (زوج الأميرة شيوكار)

ثم اعتقل بعض الأشخاص فى الأيام التالية وصدرت قرارات باعتقال بعض اشخاص كانوا فى الخارج، وهؤلاء ممن اسعدهم صدام حركة الجيش مع العمال.

وقد نشرت الصحف ان ابراهيم عبدالهادى قد اخذ معه عند اعتقال ثمانى حقائب بها لوازمه منها سبع بدل جديدة وستين منديلا من الحرير من نوع السولكا جديدة وفى علبها وثمانية عشر رباط عنق وعدد من البيجامات الحريرية (المصرى ١٩٥٢/٩/٩)

المصرى ١٩٥٢/٩/٨ ص٣

رقـم الإيداع ٤٤٩٦ /٩٣
I. S. B. N
977 - 5347- 08 - 4

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
إخوان مورفيتكي سابقا
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦

هذا الكتاب

هذا الكتاب ناقوس تنبيه إلى أحداث مضى عليها اكثر من واحد واربعين عاماً، ولكنها كانت وستظل حية فى نفوس الطبقة العاملة المصرية إلى أن تعاد محاكمة شهيدين ضمن الشهداء العديدين الذين قدمتهم دفاعاً عن الوطن واستقلاله وحريته، ودفاعاً عن العامل وحقه فى معيشة أفضل.

إن إعادة محاكمة الشهيدين

مصطفى خميس ومحمد البقرى

هى حق لهما

وهى واجب كل عامل وكل كادح وكل وطنى عليه أن يتمسك به إلى أن تتم إعادة المحاكمة وتبرئة ساحة الشهيدين ورد الاعتبار اليهما.

دار الخدمات النقابية بحلوان